أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة: دراسة اختبارية على شركات المساهمة السعودية

إعداد

د./ السيد حسن سالم بـــلال

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة، جامعة الزقازيق
belalsayed065@gmail.com

د./ مصطفى السيد مصطفى علي الإسداوي

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة، جامعة الزقازيق

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الأول- العدد الثانى - الجزء الثانى - يوليو ٢٠٢٠

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

بلال، السيد حسن سالم؛ الإسداوي، مصطفى السيد مصطفى علي (٢٠٢٠). أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة: دراسة اختبارية على شركات المساهمة السعودية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١(٢) ج٢، ٨٥-١٤٥

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة: دراسة اختبارية على شركات المساهمة السعودية

د./ السيد حسن سالم بلال د./ مصطفى السيد مصطفى علي الإسداوي

الملخص:

يهدف البحث إلى اختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة، وذلك اعتماداً على عينة قوامها (١٠٥) شركة مساهمة غير مالية مسجلة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة من (٢٠١٥ - ٢٠١٨م)، وبإستخدام أسلوبي تحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، يوفر البحث دليلاً اختبارياً على تباين النتائج التي تم الحصول عليها للعلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وعدم تماثل المعلومات طبقاً لطول أو قصر نافذة الحدث، بينما توجد علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة.

الكلمات الدالة: أمور المراجعة الرئيسية، عدم تماثل المعلومات، إبطاء تقرير المراجعة.

مقدمة البحث

إن تحقيق هدف المحاسبة بتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة لإتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، مرهون بمدى مصداقية هذه البيانات ومدى تعبيرها عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي للمنشأة، ومن هنا جاء دور المراجعة الخارجية لإضفاء هذه المصداقية من خلال التحقق من مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

عندما تتم إدارة النشاط التجارى بواسطة وكيل نيابة عن الملاك، تنشأ علاقة وكالة بسبب الفصل بين الملكية والإدارة (Fama & Jensen, 1983). قد يمتلك الوكيل معلومات خاصة لا يعلمها الأصيل، بمعنى حدوث خلل في المعلومات بين الأصيل والوكيل، وتعرف هذه الحالة بعدم تماثل المعلومات، والتي تؤدى إلى حدوث مشكلتين رئيسيتين للوكالة هما المخاطرة الأخلاقية والإختيارالمعاكس، ويتم تعيين مراقب حسابات خارجى لمكافحة مشكلتى المعلومات غير المتماثلة بين الأصيل والوكيل، حيث يسلط (Jensen and Meckling ,1976) الضوء على المراجعة المستقلة كأحد طرق الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين. وقد أشار (Piot, 2001) إلى أن أحد أهداف المراجعة المستقلة هو الحد من عدم تماثل المعلومات، وتقليل تضارب المصالح، وتخفيض تكاليف الوكالة، وبالتالي زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

على مدار عقود، قام مراجعي الحسابات بإبلاغ رأيهم حول القوائم المالية بصيغة نمطية في تقرير المراجعة، ومع ذلك، يتوقع أصحاب المصالح مزيداً من المعلومات من مراجعي الحسابات، لقد أدت الشفافية المحدودة لأنشطة المراجع الفعلية إلى عدم الرضا عن أداء مراجعي الحسابات (Brouwer et al., 2016). وقد شهدت السنوات الأخيرة تغييراً في نموذج إعداد تقرير مراجعي الحسابات، أحد هذه التطورات هو إفصاح المراجع في تقريره عما يسمى بأمور المراجعة الرئيسية، حيث كشفوا عن تلك الأمور التي في رأى المراجع المهنى كانت الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية (Gold and Heilman, 2019).

يسعى تقرير المراجع الموسع بشكله الجديد إلى تلبية احتياجات أصحاب المصالح من معلومات، حيث أجريت على تقرير المراجعة التقليدي عدة تعديلات، أحد هذه التعديلات يتعلق بإضافة فقرة عن أمور أو مسائل المراجعة الرئيسية والتي تقدم رؤى جديدة لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالتقديرات والمخاطر الهامة ذات الصلة بما ذكر بالقوائم المالية (Brouwer et al., 2016).

وعلى النقيض مما سبق فقد أشار (Li, 2017) إلى أن الإفصاح عن معلومات إضافية عن طريق مراجعي الحسابات بالصين، له تأثيرات محدودة للغاية مقارنة مع محتوى وشكل أمور المراجعة الرئيسية للدول الأجنبية، وجاءت نتائج الدراسة لا تدعم فكرة أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يحقق منافع عالية لمستخدمي القوائم المالية.

ورغم إهتمام عدد كبير من الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين الإفصاح عن أمورالمراجعة الرئيسية وعدم تماثل المعلومات، وإبطاء تقرير المراجعة، إلا أنه يمكن ملاحظة أن معظم هذه الدراسات أجريت على مشاركين وبيانات تتعلق ببيئات أجنبية باستثناء دراستي (بدوي، ٢٠١٨؛ Altawalbeh and Alhajaya, 2019)، ولا شك أن ذلك يطرح تساؤل حول مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها على البيئة العربية؟

لذا يسعى البحث الحالى إلى اختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) في تقرير المراجعة للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة، إلى جانب المساهمة في تضييق فجوة الأدبيات المتعلقة بتقييم آثار الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعة، والذي أصبح إلزامياً للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي اعتباراً من بداية ٢٠١٧.

مشكلة البحث

إن الباعث للإهتمام بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يتمثل في الآتي:

(١) تعدد الإنتقادات التي وجهت إلى تقرير المراجعة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-

٢٠٠٩)، حيث انتقد أصحاب المصالح على نطاق واسع تقارير المراجعين الخارجيين (Velte and Issa, 2019)، وقد أشار(Cordoş and Fülöp, 2015) إلى أن اللغة النمطية، وقلة المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجعة تحد من فعاليته، كما أن تقارير المراجعة المطولة والمعقدة ترتبط بزيادة مخاطر المعلومات، وصعوبة الوصول للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح غير المحترفين، مما يزيد من عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح بين الإدارة، ومراجعي الحسابات، وحاملي الأسهم والمدينين وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن ثم تزداد فجوة التوقعات Bédard et al., (Gold et al., 2012; 2016).

(٢) إدراك مستخدمي القوائم المالية بإنخفاض المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، نظراً لإنخفاض الأدلة على استخدام تقرير المراجعة في اتخاذ قرارات من جانب المستخدمين، وأن هناك إفصاحات إضافية يرغب مستخدمي المعلومات في رؤيتها كجزء من تقرير المراجعة (Mock et al., 2009).

لذلك أشارت نتائج بحوث أكاديمية إلى أهمية التوسع في الإفصاح في تقرير المراجعة، بما يزيد من إعلامية التقرير في توصيل معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات المختلفة من جانب أصحاب المصالح (بدوي، ٢٠١٨؛ Turner et al., 2010).

وقد قدم العديد من الجهات المهنية (على سبيل المثال: FRC, 2013; IAASB, 2015; PCAOP, 2017) جهود من أجل التوسع في الإفصاح داخل تقرير المراجعة في السنوات الأخيرة، كرد فعل للقلق الكبير من جانب أصحاب المصالح، وذلك بهدف زيادة أهمية تقرير المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المراجع الخارجى وأصحاب المصالح، وزيادة جودة التقارير المالية. وقد استهدفت بعض الدراسات في البيئة العربية ومن بينها مصر دراسة طبيعة وآثار تعديلات تقرير المراجعة، وتضمينه فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية (على سبيل المثال: الذنيبات، ٢٠٠٨؛ خداش، ٢٠١١؛ البتى، ٢٠١٢؛ ترزى، ٢٠١٣؛ عتيق، ٢٠١٦؛ أحمد، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٧؛ يوسف، ٢٠١٧؛ عباس، ٢٠١٧؛ أبو شلوف، ٢٠١٨؛ بدوي، ٢٠١٨؛ محمود، ٢٠١٨؛ عزام، ٢٠١٩؛ نويجى، ٢٠١٩) ويلاحظ على تلك الدراسات ما يلي:

- أن غالبية هذه الدراسات إعتمدت في جمع بيانات الدراسة على الاستبانات Questionnaires، ومن أهم الإنتقادات الموجهة لهذا الإسلوب، أن الاستبانات استخدمت ولا تزال في غير أغراضها، فمن الخطأ الكشف عن علاقة سببية من خلال إستبانة (أبوالعز، ٢٠١٨).
- أنها لم تتطرق لأثر تضمين تقرير المراجع فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية على كلٍ من عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة وسوف تركز الدراسة الحالية على تلك

المتغيرات، وذلك لما يلي:

- الإستجابة لما ورد في معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الصادر في عام ٢٠٠٦ والمعدل في عام ٢٠١٥م " وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة والتي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية" (معيار المحاسبة المصري رقم "١": فقرة ٩، ٢٠١٥) ويتم إضفاء الثقة على معلومات القوائم المالية عن طريق المراجع الخارجي.
- يمثل معيار مساهمة المعلومات في تخفيض عدم التأكد لدى متخذي القرارات أحد المعايير الأساسية لإستخدام المعلومات، وذلك من منظور فرضية المعلومات . (Fama and Laffer, 1971)

في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين:

(١) هل يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry)؟

(٢) هل يؤثرالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على إبطاء تقريرالمراجعة (Audit Report Delay)؟

هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث يتمثل هدف البحث في دراسة أثرالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) وإبطاء تقريرالمراجعة (Audit Report Delay).

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

(١) أن تقييم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية سوف يوفر مساهمات ضرورية للأطراف المختلفة في الأسواق الناشئة، ويأمل الباحثان أن تساعد تلك المساهمات المستثمرين في عملية اتخاذ قراراتهم.

(٢) ندرة الدراسات السابقة في البيئة العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية والتي تناولت الآثار المتوقعة للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة.

(٣) إن مشكلة عدم تماثل المعلومات من أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في سوق الأوراق المالية، وينجم عنها العديد من الآثارالسلبية التي تؤثر على كفاءة السوق.

(٤) يأمل الباحثان أن يقدم البحث الحالي مساهمة للأدبيات المحاسبية من خلال دراسة أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة.

(٥) نتائج البحث الحالي قد تكون مفيدة للأطراف التالية:

- المستثمرون: إن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يمكن أن يعمل على جذب إنتباه المستثمرين نحو الشركات الجيدة للاستثمار.
- الجهات الرقابية والإشرافية: تسعى الجهات الرقابية والإشرافية إلى رفع مستوى كفاءة الإقتصاد وجذب الإستثمارات من الداخل والخارج، وتقليص حجم المخاطر التي تواجه الإقتصاد القومي. ويلعب التوسع في الإفصاح دوراً هاماً في هذا الشأن بما يوفره من آلية رقابية تساعد هذه الجهات على أداء الدور المنوط بها.
- الإدارة: يساعد المستوى المرتفع للإفصاح في إعطاء إشارة إطمئنان وإضفاء الثقة لدى المساهمين بأن الإدارة تسعى لتحقيق مصالحهم وتعظيم ثرواتهم.
- المراجع الخارجى: قد يسهم البحث الحالي في إعطاء المراجعين صورة عن كيفية تقييم المستثمرين للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من خلال قراراتهم التي تنعكس على أحجام تداول الأسهم.
- الباحثون: من المحتمل أن تفتح نتائج البحث المجال أمام الباحثين لدراسة وتحليل أسباب النتائج ومحاولة تفسيرها من خلال دراسات أخرى باستخدام منهجيات ومقاييس مختلفة لمتغيرات الدراسة أو بإضافة متغيرات أخرى.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الجوانب التالية:

(١) يقتصر تطبيق البحث الحالي على الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأسهم السعودي (تاسى) والتي تنتمي إلى قطاعات غير مالية، حيث تم استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية من عينة البحث الحالى، نظراً لاختلاف طبيعة عملها وسياساتها التمويلية عن مثيلاتها في الشركات غير المالية، فضلاً عن طبيعة تقاريرها المالية والتي تجعل من قياس بعض المتغيرات الخاصة بالبحث الحالي أمراً صعباً.

(٢) يركز البحث الحالي على دراسة واختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة.

خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، تسير خطة البحث على النحو الآتي

- **القسم الأول: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية- خلفية نظرية**
- **القسم الثانى: مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث**
- **القسم الثالث: تصميم البحث**
- **القسم الرابع: تحليل النتائج**
- **القسم الخامس: خلاصة البحث والدراسات المستقبلية**

القسم الأول

الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية- خلفية نظرية

في هذا القسم يتم التعرض لمبررات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وطبيعة أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها بتقارير مراجعي الحسابات، يلي ذلك استعراض أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة.

١. مبررات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية

أدى نمو الأعمال التجارية للشركات إلى الإعتماد بكثرة على التمويل الخارجى، والفصل بين الملكية والإدارة، وحيث أن الإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية، وأن أصحاب المصالح يعتمدون على ما تفصح عنه الإدارة من معلومات لتقييم أداء الإدارة والحكم عليها، مما قد يؤدي إلى حدوث مفارقة واضحة في إعداد القوائم المالية، وينتج عن تلك المفارقة ما يعرف بمخاطر المعلومات، وهنا تأتي أهمية مراجعة القوائم المالية من قبل مراجع خارجي مستقل، محايد ومؤهل وذلك لتحسين جودة المعلومات وجعلها أكثر موثوقية وإمكانية الإعتماد عليها (أبو العز، ٢٠١٩).

ينقل تقرير المراجعة رأي المراجع حول ما إذا كانت القوائم المالية تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالى للشركة. ويوفر تقرير المراجعة الذي يحتوي على رأى غير متحفظ (نظيف) للمستثمرين ضماناً معقولاً بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية في حين أن تقرير المراجعة الذي يتضمن رأى " متحفظ " أو "سلبي" يشير إلى وجود أخطاء جوهرية أخرى. وإذا كان المراجع غير قادر على تكوين رأى حول القوائم المالية بسبب نقص أدلة المراجعة الكافية، يجب على المراجع أن يمتنع عن إبداء الرأى، وتُظهر درسات سابقة أن الغالبية العظمى من الشركات العامة تكون آراء المراجعين بشأن قوائمها المالية غير متحفظة Lennox et al., (2019).

وقد أشار (Gray et al., 2011; Vanstraelen et al., 2012) إلى عدم فعالية تقرير

المراجع في إيصال المعلومات الهامة حول المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث أن تقرير المراجع يحتوي على لغة نمطية، وعادة ما يختتم المراجعون التقرير بـ "رأي غير متحفظ" وبالتالي، فإن التقرير بشكله التقليدي له قيمة إعلامية منخفضة (Church et al. 2008; Mock et al., 2013).

وقامت دراسة (Lennox, 2005) بفحص عينة من ٢٨٢٩٢ تقرير لمراقبي الحسابات صدرت خلال الفترة من (١٩٩٥- ١٩٩٨)، وقد أشارت النتائج إلى أن ٢٨٢٤٦ (٩٩،٨٪) من الآراء غير متحفظة، و ٢٤ (٠،١٪) من الآراء غير متحفظة، بينما ٢٢ (٠،١٪) هى إخلاء مسؤولية عن الرأي، ولا توجد آراء سلبية.

إستجابة لمطالب أصحاب المصالح للحصول على تقارير مراجعة أكثر فائدة ونفعاً، أوصى المجلس الأعلى لمراجعي الحسابات بفرنسا في ٢٠٠٦، بضرورة أن يتضمن تقرير المراجع فقرة عن مبررات التقييمات (JOA) وتحتوي على المسائل الهامة لفهم القوائم المالية، مثل تنفيذ السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وعناصر الرقابة الداخلية (Haut Conseil des Commissaires aux Comptes, 2006).

كما أدخل (FRC, 2013) تغييرات مهمة على معايير المراجعة الدولية (المملكة المتحدة وأيرلندا) سارية للسنوات المالية التي تنتهي في أو بعد ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣، وهذه التغييرات تتطلب من المراجعين توسيع تقاريرهم لتشمل مناقشة مخاطر الأخطاء الجوهرية، الأهمية النسبية، ونطاق المراجعة، على وجه التحديد، يجب على المراجع الكشف عن المخاطر التي كان لها "أكبر الأثر على استراتيجية المراجعة الشاملة، وتخصيص الموارد في المراجعة، وتوجيه جهود فريق المراجعة" (FRC, 2013:6). يجب على المراجعين أيضًا شرح كيفية تحديد وتطبيق الأهمية النسبية أثناء المراجعة ووصف كيفية معالجة نطاق المراجعة بشكل كافٍ لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي حددها (FRC, 2013).

أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) المعيار (ISA, 701) والخاص بإيصال مسائل المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع المستقل والذي أشار إلى أن الغرض من الإفصاح عن أو تضمين تقرير المراجع فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs هو تعزيز القيمة التواصلية لتقرير المراجعة (IAASB, 2015).

كما أصدر (PCAOB) معيار مراجعة جديد في ١ يونيو ٢٠١٧ لتغيير تقرير المراجعة، بهدف توفير المزيد من المعلومات الخاصة بالشركة وعملية المراجعة، ويتطلب المعيار من المراجع مناقشة أمور المراجعة الحرجة CAMs في تقريره، وقد تم تعريف أمور المراجعة الحرجة CAMs على أنها قضايا تم إبلاغها إلى لجنة المراجعة والتي تتعلق بالحسابات الهامة نسبياً بالقوائم المالية، والتي تنطوى على أحكام ذاتية من المراجعين، كما يوجه

المعيار المراجعين إلى النظر إلى مختلف العوامل المؤثرة في تحديد أمور المراجعة الحرجة CAMs (PCAOB, 2017).

والجدول رقم (١) يلخص أدوات التوسع في تقرير المراجعة (Velte and Issa, 2019):

جدول رقم (١)

أدوات التوسع في تقرير المراجعة

الجهة المهنية	أداة التوسع في التقرير	محتوى الأداة
المجلس الأعلى لمراجعي الحسابات بفرنسا ٢٠٠٦	مبررات التقييمات (JOA)	وتحتوي على المسائل الهامة لفهم القوائم المالية، مثل تنفيذ السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وعناصر الرقابة الداخلية.
مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة (UK FRC, 2013) (ISA,700)	مخاطر الأخطاء الجوهرية (RMM)	مخاطر الأخطاء الجوهرية التي كان لها أكبر تأثير جوهرى على عملية المراجعة، وتطبيق الأهمية النسبية، ونطاق المراجعة.
مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى 2015 (IAASB,) معيار المراجعة الدولي (٧٠١)	أمور المراجعة الرئيسية (KAM)	يجب على المراجع أن يحدد من الأمور التي يتم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي تتطلب اهتماماً كبيراً من المراجع في أداء عملية المراجعة، وعند اتخاذ هذا القرار، يجب على المراجع مراعاة مايلى: • مخاطر الأخطاء الجوهرية، والتي تم تحديدها وفقًا لمعيار المراجعة الدولى (ISA, 315) المعدل. • أحكام هامة للمراجع تتعلق بالقوائم المالية والتي تنطوى على تقديرات عالية من جانب الإدارة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تنطوى على درجة عالية من عدم التأكد. • التأثير على مراجعة الأحداث أوالمعاملات الهامة التي حدثت خلال الفترة.
مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة (PCAOB, 2017)	أمور المراجعة الحرجة (CAM)	أى مسألة تنشأ عن مراجعة القوائم المالية والتي تم الاستفسار عنها من لجنة المراجعة وتتعلق بالحسابات أو الإفصاحات والتي لها أهمية نسبية بالنسبة للقوائم المالية وتتضمن حكم المراجع، أمور المراجعة الحرجة (CAMs).

والمتأمل في المعايير الدولية المتعلقة بهيكل تقرير المراجع يجد أنها قد شهدت تغييرات هيكلية كبيرة بمرور الوقت، خاصة مع المعيار (ISA, 701)، حيث بدأ تقرير المراجع في توثيق قسم تقديري يسمى أمور المراجعة الرئيسية (KAMs)، التي تهدف إلى الكشف عن القضايا أو النقاط الحرجة التي حددها المراجعون الخارجيون، والتي يرى المراجعون بأنها مهمة لفهم أفضل للمعلومات المالية من قبل المستخدمين الخارجيين، بالإضافة إلى فهم الإجراءات التي يقوم بها المراجعين أنفسهم (Dos Santos Marques et al., 2019).

وقد اعتمدت الهئية السعودية للمحاسبين القانونيين معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١) والخاص بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل، والذي نص على أن" الغرض من الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة هو تعزيز قيمة الاتصال في تقرير المراجع عن طريق توفير المزيد من الشفافية عن المراجعة التي تم تنفيذها. ويوفر الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية المستهدفين لمساعدتهم في فهم تلك الأمورالتي كانت لها، بحسب الحكم المهنى للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية" (معيار المراجعة الدولي رقم"٧٠١": فقرة ٢). كما عرف المعيار الأمور الرئيسية للمراجعة بأنها "تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المهنى للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ويتم اختيار الأمور الرئيسية للمراجعة من بين الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة" معيار المراجعة الدولي رقم"٧٠١": فقرة ٨). وقد أشار (Bédard et al., 2019) إلى أن أمور المراجعة الحرجة أو الرئيسية، هى تلك الأمور ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية الحالية وفقاً لتقدير المراجع.

ويلاحظ على ما سبق أن أمور المراجعة الرئيسية تتضمن المسائل ذات الأهمية الجوهرية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وتخضع في تحديدها للحكم المهنى من قبل المراجع عند تنفيذ المراجعة، كما أن الإبلاغ عنها يستهدف توفير مزيد من الشفافية من أجل تعزيز قيمة الاتصال في تقرير المراجع، ومن ثم تخفيض فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

٢. طبيعة أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها بتقارير المراجع

وقد تم تحليل محتوى لعدد (١٠٥) تقرير مراجعة خلال العامين (٢٠١٧- ٢٠١٨) وذلك لتحديد عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها. ويُلاحظ أن العام ٢٠١٧م قد شهد تغيرات كبيرة في سوق الأسهم السعودي، حيث أنه العام الأول لتبنى المعايير الدولية للتقرير المالي، كذلك شهد هذا العام حدوث تعديلات في شكل ومحتوى تقرير المراجع، متضمناً الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية تبعاً لمعيار المراجعة الدولي (IAS, 701). والجدول رقم (٢) يعرض تصنيف أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها تبعاً للقطاعات غير المالية، وحجم مكتب المراجعة (Big4, Non Big4).

جدول رقم (٢)

تصنيف أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها

م	القطاع	عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها					
		٢٠١٧م			٢٠١٨م		
		Big4	Non Big4	إجمالى	Big4	Non Big4	إجمالى
١	المواد الأساسية	٣٧	٧٠	١٠٧	٣١	٦٠	٩١
٢	الطاقة	٥	٦	١١	٣	٤	٧
٣	الرعاية الصحية	٢	١٩	٢١	٤	١١	١٥
٤	السلع طويلة الأجل	٢	١١	١٣	-	١٢	١٢
٥	تجزئة الأغذية	٤	٨	١٢	٢	٥	٧
٦	تجزئة السلع الكمالية	٧	٤	١١	٧	٣	١٠
٧	الخدمات الإستهلاكية	٥	١٠	١٥	٧	٨	١٥
٨	المرافق العامة	٣	٣	٦	٢	٣	٥
٩	إنتاج الأغذية	١٥	٢١	٣٧	١٣	١٥	٢٨
١٠	الخدمات التجارية والمهنية	٢	-	٢	٢	-	٢
١١	الإتصالات	١١	٤	١٥	١٠	٤	١٤
١٢	الإستثمار والتمويل	٨	٣	١١	٥	٢	٧
١٣	النقل	١٢	-	١٢	١٠	-	١٠
١٤	الأدوية	-	٦	٦	-	٣	٣
١٥	السلع الراسمالية	٥	٣٧	٤٢	٣	٢٦	٢٩
١٦	إدارة وتطوير العقارات	١٠	١٥	٢٥	١٢	٧	١٩
١٧	الإعلام	-	٣	٣	-	٢	٢
إجمالى أمور المراجعة المفصح عنها		١٢٨	٢٢٠	٣٤٨	١١١	١٦٥	٢٧٦

ويلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

- نقص عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، في جميع قطاعات عينة الدراسة السبعة عشر.
- لا يوجد تباين في عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها بين العامين في قطاعي (الخدمات الإستهلاكية، والخدمات التجارية والمهنية).

- يوجد تباين في عدد أمور المراجعة المفصح عنها تبعاً لحجم مكتب المراجعة (Big4, Non Big4)، وبالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول أعلاه، يُلاحظ وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وعدد أمور المراجعة المفصح عنها، حيث بلغ عدد أمور المراجعة في عام ٢٠١٧م (١٢٨) في حالة (Big4) مقابل (٢٢٠) في حالة (Non Big4)، كما بلغ عدد أمور المراجعة المفصح عنها في عام ٢٠١٨م (١١١) في حالة (Big4) مقابل (١٦٥) في حالة (Non Big4).

وقد أجرت دراسة (Pinto and Morais, 2018) تصنيف لأمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها تبعاً للمعايير المحاسبية، على عينة قوامها ١٤٢ شركة مساهمة (بريطانية، فرنسية، هولندية)، حيث بلغ عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها في نهاية عام ٢٠١٦ لشركات العينة (٥٧٧)، منها ٩٢،٧٪ تمثل أمور المراجعة الرئيسية المرتبطة بالمعايير المحاسبية، ويتعلق الباقى (٧،٣٪) بمجالات مخاطر أخرى مثل (تكنولوجيا المعلومات، والرقابة الداخلية). وفيما يتعلق بأمور المراجعة الرئيسية وفقًا للمعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٦، فإن انخفاض قيمة الأصول هو منطقة المخاطر الرئيسية حيث تم الكشف عن ١٠٢ أمر مراجعة رئيسى، أى ما يمثل (١٩٪) من إجمالى أمور المراجعة، (١٤٪) يتعلق بمعيار المحاسبة الدولى ١٨ (الاعتراف بالإيرادات)، (١٢٪) يتعلق بمعيار المحاسبة الدولى٣٧ (المخصصات والمطلوبات الاحتمالية والأصول المحتملة)، (١١٪) يتعلق بمعيار المحاسبة الدولى ١٢ (ضرائب الدخل)، (٩،٢ ٪) من أمور المراجعة الرئيسية يتعلق بمعيار المحاسبة الدولى ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

والجدول رقم (٣) يوضح ملخص لطبيعة أمور المراجعة الرئيسية من واقع تقارير المراجعين الواردة بالتقارير السنوية المنشورة لعينة الدراسة عن عام ٢٠١٧:

جدول رقم (٣)

ملخص لطبيعة أمورالمراجعة الرئيسية المفصح عنها

م	أمر المراجعة الرئيسى	عدد أمور المراجعة المفصح عنها	
		تكرار	(نسبة ٪)
١	تبنى المعايير الدولية للتقارير المالية	٩٤	٢٧
٢	انخفاض قيم ذمم مدينة تجارية	٤٢	١٢
٣	استرداد ذمم تجارية مدينة	٦	١،٧
٤	مخصصات المبيعات والخصم التجارى	٢	٠،٦
٥	الاعتراف بالإيراد	٥٤	١٥،٥
٦	تعهدات القروض وقروض بنكية	٥	١،٤
٧	تخفيض رأس المال	١	٠،٣
٤	انخفاض في قيمة الشهرة وأصول غير ملموسة	١٣	٣،٧
٥	أمور متعلقة بالزكاة والضريبة	٧	٢
٦	محاسبة عن تجميع الأعمال	٤	١،٢
٧	معاملات مع أطراف ذوي علاقة	٤	١،٢
٨	تقييم استثمارات عقارية	١٠	٢،٩
٩	انخفاض في قيم أصول غير متداولة	٥	١،٤
١٠	تصنيف عقود الايجار	١	٠،٣
١١	تغير في الأعمار الإنتاجية للأصول	٣	٠،٩
١٢	مخصص إستبدال أصول	٣	٠،٩
١٣	تقييم المخزون ومخصص بضاعة بطيئة متقادمة	٤١	١١،٥
١٤	أصول نشاط الإزالة ومخصص إلتزامات الإزالة	٢	٠،٦
١٥	تقييم ممتلكات وآلات ومعدات ومشروعات تحت التنفيذ	٢٦	٧،٤
١٦	انخفاض استثمارات في شركات زميلة ومشروعات مشتركة	١٠	٢،٩
١٧	تقييم استثمارات متاحة للبيع	٨	٢،٢
١٨	قوائم مالية موحدة	٢	٠،٦
١٩	منح حكومية ومخصصات رسوم حكومية	٢	٠،٦
٢٠	أمور أخرى	٤	١،٢
إجمالى أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها		٣٤٨	١٠٠

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) يمكن القول إن ٢٧٪ من أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها على مستوى شركات العينة يتعلق بتبني المعايير الدولية للتقارير المالية، يليه في الوزن النسبي (الإعتراف أو تحقق أو إثبات) الإيراد (١٥،٥٪)، ثم انخفاض قيم ذمم مدينة تجارية يمثل (١٢٪)، يلية تقييم المخزون (١١،٥٪)، كما بلغت نسبة أمور المراجعة المفصح عنها والمتعلقة بتقييم الممتلكات والآلات والمعدات (٧،٤٪)، ثم إنخفاض قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة (٣،٧٪). وقد أشار (Almulla and Bradbury, 2018) إلى أنه حتى يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ملائماً من جانب المستثمرين، يجب أن يقدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs أخباراً غير متوقعة تؤدى إلى تغير أسعارالأسهم أو أحجام التداول. ويلاحظ من خلال إلقاء النظر على البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) أن ما يزيد عن (٦٥٪ من أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها في عام ٢٠١٧م) على مستوى العينة تتعلق ببنود القوائم المالية الشائعة والتي يتم الإفصاح عنها باستمرار مثل الإيرادات والمخزون وانخفاض القيمة.

٣. أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات

طبقاً لنظرية الوكالة فإن المراجع الخارجي يعمل كوكيل عن المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح (Chow, 1982). حيث أن الغرض من المراجعة الخارجية زيادة ثقة أصحاب المصالح في معلومات القوائم المالية، أى أن المراجع الخارجي يمثل أحد جهات الرقابة الخارجية لأصحاب المصالح (Kraakman, 1986).

وتعتمد مزايا تقارير المراجعة على قيمتها التواصلية والإعلامية، حيث تستند القيمة التواصلية لتقارير المراجعة على الاتساق بين ما يقدمه المراجعين من خلال تقارير المراجعة للمستخدمين وما يرغب فيه المستخدمون ويفهمونه، بينما تستند القيمة الإعلامية لتقارير المراجعة على تصورات المستخدمين لفائدة المعلومات المقدمة (Mock et al., 2013).

إن القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة ورد فعل السوق لها تتأثر بفجوة التوقعات بين المراجع وأصحاب المصالح (Velte and Issa, 2019). وقد أشار (Porter, 1993) إلى أن فجوة التوقعات تتمثل في التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية عن أداء المراجعين، وما تم إدراكه عن ادائهم الفعلي من جانب المستخدمين الخارجيين، وقد قسم (Porter, 1993) فجوة التوقعات إلى مكونين هما فجوة الأداء، وفجوة المعقولية. وتتعلق فجوة المعقولية بالتباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من المراجع والتوقعات المعقولة لمستخدمي القوائم المالية من مراجعي الحسابات. وقد أشار(Velte, 2018) إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs يمكن أن يقلل من فجوة المعقولية عن طريق توصيل معلومات أكثر فائدة عن طبيعة عملية المراجعة ونتائجها لأصحاب المصالح.

وقد اهتم عدد كبير من الباحثين بالإجابة على التساؤل البحثى التالى: كيف يمكن أن يؤثر تقرير المراجعة الموسع على المستثمرين وبيئة المعلومات الخاصة بهم؟ وفي محاولات من الباحثين للإجابة على هذا التساؤل، أجرى (Smith, 2019) تحليلًا لمحتوى تقارير مراجعة جديدة (موسعة) بالمملكة المتحدة، وقد وجد أن القابلية لقراءة تقرير المراجعة قد تحسنت، أما دراسة (Christensen et al., 2014) فقد توصلت إلى أن المشاركين التجريبيين أقل رغبة في الاستثمار في الشركات عندما يكشف تقرير المراجعة عن أمر مراجعة مهم مقارنة بتقرير المراجعة التقليدي. وعلى نحو مماثل وجد (Kachelmeier et al., 2018) أن المشاركين التجريبيين لديهم ثقة أقل في الحسابات التي تم تحديدها في تقرير المراجعة على أنها أمور مراجعة رئيسية. على النقيض من ذلك، وجد (Doxey, 2015) أن المشاركين بالتجربة يدركون جودة أعلى في إعداد التقارير المالية، وانخفاض احتمالية الخطأ في القوائم المالية، ويزيدون من حجم استثماراتهم في الشركة عندما يكشف تقرير المراجعة عن أمر مراجعة رئيسي. كما وجد (Köhler et al., 2016) أن المستثمرين المحترفين يقيمون الوضع الإقتصادي للشركة بشكل أفضل عندما يُعرض عليهم أمر مراجعة رئيسي.

وقد أشار (Sirois et al., 2018) في دراسة تجريبية لأثر الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة على تنقل المستخدمين في التقرير، أشارت النتائج إلى أن المشاركين يكرسون المزيد من الإهتمام لأمور المراجعة الرئيسية أو الحرجة التي تم إبرازها في تقرير المراجعة.

وقد أشار (Bédard et al., 2019) إلى أن المستثمرين يتفاعلون مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs إذا أدى إلى خفض درجة عدم تماثل المعلومات بين مراجعي الحسابات والمستثمرين. كما أظهرت دراسة (Czerney et al., 2014) أن السوق يتفاعل عند إضافة لغة توضيحية في تقرير المراجع غير المتحفظ ويقدم معلومات جديدة للمستثمرين، مما ينعكس بشكل إيجابى على أحجام التداول غير العادية.

هذا وقد اختبرت دراسة (Bailey et al., 1983) آثار تغيير صياغة تقرير المراجعة على القيمة التواصلية والإعلامية للتقرير من خلال إجراء دراسة تجريبية، وقد أشارت النتائج إلى أن التعديلات في صياغة تقرير المراجعة تخلق تغييرات في تصورات القراء. كما أجرى (Chong and Pflugrath, 2008) دراسة استقصائية في أستراليا من خلال تبني نظرية الإتصال لاختبار ما إذا كان التوسع في تقرير المراجعة قد ساعد على تقليل فجوة توقعات المراجعة. ووجدوا أن أشكال تقارير المراجعة كان لها تأثير ضعيف على تصورات المراجعين والمساهمين ولم تقلل من فجوة التوقعات.

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل متطلبات إعداد تقارير المراجعة الجديدة تحظى بالدعم؛ هو الإعتقاد بأنها تكشف عن مخاطر إعداد التقارير المالية لمستخدمي القوائم المالية (IAASB,2012). حيث أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs يكشف عن مخاطر التقارير المالية الهامة التي تم تحديدها من جانب المراجع وكيف عالج المراجع هذه المخاطر لتكوين رأى حول القوائم المالية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين جودة التقارير المالية ويقلل من فجوة توقعات المراجعة (Nwaobia et al., 2016). يتوقع واضعو المعايير أن تؤدي المتطلبات الجديدة إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة وتحسين كفاءة تخصيص الموارد (Kachelmeier et al., 2018).

كما أشار (Moroney et al., 2020) إلى أن العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs وتصورات المستثمرين حول قيمة المراجعة ومصداقية المراجع تتأثر بحجم مكتب المراجعة، حيث لوحظ أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs يحسن القيمة المتصورة والمصداقية فقط عندما يتولى القيام بالمراجعة مكتب غير منتسب لأحد المكاتب الأربعة الكبار، أما إذا قام مكتب كبير(Big 4) بإجراء المراجعة، تكون القيمة والمصداقية المدركة عالية سواء تم تضمين تقرير المراجعة أمور مراجعة رئيسية KAM أو لا، كما أن تضمين أمور المراجعة الرئيسية KAMs بتقرير المراجعة يلفت انتباه المستثمرين إلى الرسائل الجديدة والموسعة.

٤. أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على إبطاء تقرير المراجعة

هناك عديد من الآثار الملحوظة للإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة أو الرئيسية على ممارسة مهنة المراجعة، يجب أن ينظر المراجعون إلى مخاطر التقاضى المرتبطة بالمراجعة عند تحديد ما إذا كان ينبغى عليهم الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة أو الرئيسية. وإذا كان من المحتمل أن يؤدي الكشف عنها إلى تقليل مسؤولية المراجع، فقد يؤدى الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة أو الرئيسية في المناطق عالية المخاطر إلى الحد من مخاطر التقاضى التي قد يتعرض لها المراجع. على النقيض من ذلك، فإن الفشل في الإبلاغ عن أمور المراجعة الحرجة أو الرئيسية في مناطق ذات مخاطر عالية للتقاضى، أو بيان أنه لم يتم تحديد CAMs، قد يعرض المراجع إلى مسؤولية أكبر (Gimbar etal., 2016).

أشارت الأدبيات السابقة منذ أوائل الثمانينيات إلى أن إبطاء (تأخر) تقرير المراجعة يرتبط بمخاطر أعمال المراجعين، وتعقيد المراجعة، ونوع رأى المراجع والعوامل الأخرى المتعلقة بأعمال المراجعة، وحجم العميل ونوع أخبار الأرباح التي يجب على العميل الإفصاح عنها وخصائص المراجع المختلفة (مثل: فترة عمل المراجع وتقديم المراجع خدمات بخلاف مراجعة الحسابات (Durand, 2019).

وقد بحثت دراسة (Li et al., 2019) تأثير التغييرات في تقرير المراجع على جودة المراجعة وتكاليف المراجعة (أتعاب المراجعة). باستخدام عينة من الشركات المدرجة في بورصة نيوزيلندا، وقد تبين أنه بعد اعتماد التعديلات الجديدة لتقارير مراجعي الحسابات، تحسنت جودة المراجعة (مع نقص القيمة المطلقة للإستحقاقات الإختيارية)، بالإضافة إلى ذلك، يرتبط هذا التحسن في جودة المراجعة بزيادة أتعاب المراجعة.

ومن خلال تحليل المحتوى لـ ١٦ تقرير مراجعة (٨ بدون KAM في ٢٠١٥ و ٨ مع KAM في ٢٠١٦) ، بالإضافة إلى أوراق العمل ذات الصلة التي أعدها فريق المراجعة، والتي تم الحصول عليها من شركة مراجعة خارجية بالبرازيل، وبعد جدولة المعلومات المتعلقة بإجراءات المراجعة المطبقة، واستخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، أشارت النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية KAM يؤدي إلى زيادة إجراءات المراجعة (Dos Santos Marques et al., 2019).

وبعد التعرض لخلفية نظرية عن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تضمنت، مبررات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وطبيعة أمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها، وأثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة، يقوم الباحثان في القسم التالي (الثانى) باستعراض لأهم الدراسات السابقة التي تم إجراؤها على المستوى الاختباري عن العلاقات بين متغيرات البحث، بما يسهم في تطوير فرضيات البحث الحالي.

القسم الثانى

مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

يهدف هذا القسم من البحث إلى دعم الإطار النظري الذي تم تناوله في القسم السابق بدراسات اختبارية عن أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وعدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة. حيث يتضمن استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة البحث وذلك للتعرف على منهجياتها والمتغيرات التي اخضعتها للدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها، كما يتضمن تطوير فرضيات الدراسة في ضوء ما إنتهت إليه نتائج الدراسات السابقة.

١. مراجعة الدراسات السابقة

يعرض هذا الجزء ملخصاً لأهم الدراسات السابقة التي تصدت لاختبار أثرالإفصاح عن (مبررات التقييمات، مخاطر الأخطاء الجوهرية، أمور المراجعة الحرجة، وأمور المراجعة الرئيسية) على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة. والجدول التالي رقم (٤) يعرض ملخصاً لأهم هذه الدراسات:

جدول رقم (٤)

ملخص الدراسات السابقة

١,١. الدراسات السابقة عن أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات	
دراسة (Christensen et al., 2014)	
هدف الدراسة	اختبار رد فعل المستثمرين غير المحترفين لتضمين تقرير المراجعة فقرة عن أمور المراجعة الحرجة (CAM) متعلقة بتقديرات القيمة العادلة.
منهجية الدراسة	- دراسة تجريبية على عينة قوامها ١٤١ مشارك من خريجى كلية إدارة الأعمال. - المتغير التابع: سلوك المستثمرين. - المتغير المستقل: أمور المراجعة الحرجة.
نتائج الدراسة	المستثمرون الذين يحصلون على CAM هم أكثر عرضة لتغيير قرارتهم الاستثمارية من المستثمرين الذين يتلقون تقرير المراجعة بدون فقرة أمور المراجعة الحرجة، كما أن تأثير الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الحرجة ينخفض إذا كان متبوعاً بحلاً لذلك الأمرالحرج.
دراسة (Köhler et al., 2016)	
هدف الدراسة	بحثت الدراسة في التأثير المحتمل لأمور المراجعة الرئيسية (KAM) في تقرير مراجع الحسابات كما هو مطلوب في المعيار الدولى الجديد للمراجعة (ISA, 701).
منهجية الدراسة	- دراسة تجريبية على عينة مكونة من ٨٩ مستثمر محترف، و٦٩ مستثمر غير محترف. - المتغير التابع: القيمة التواصلية أو الإعلامية. - المتغير المستقل: أمور المراجعة الرئيسية.
نتائج الدراسة	يحقق الإفصاح عن أمورالمراجعة الرئيسية قيمة تواصلية أعلى للمستثمرين المحترفين فقط، مما يعني أن المستثمرين غير المحترفين لديهم صعوبات في معالجة معلومات فقرة أمور المراجعة الرئيسية.
دراسة (Carver and Trinkle,2017)	
هدف الدراسة	اختبار أثر تضمين تقرير المراجعة لأمور المراجعة الحرجة على قابلية تقرير المراجعة للقراءة، وأحكام المستثمرين.
منهجية الدراسة	- دراسة تجريبية على عينة من ١٥٠ مستثمر غير محترف. - المتغير التابع: القابلية للقراءة، وأحكام المستثمرين. - المتغير المستقل: أمور المراجعة الحرجة.
نتائج الدراسة	لأمور المراجعة الحرجة تأثيرا سلبيا على قابلية تقرير المراجعة للقراءة، لا يوجد أثر لأمور المراجعة الحرجة على أحكام المستثمرين.
دراسة (Almulla and Bradbury, 2018)	
هدف الدراسة	قامت هذه الدراسة باختبار أثر تقرير المراجعة المعدل طبقاً لمعيار المراجعة الدولى (ISA 701) في نيوزيلندا على الملاءمة القيمية من جانب المستثمرين.
منهجية الدراسة	- دراسة أرشيفية على عينة قوامها ١٣٢ شركة عن الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٧). - المتغير التابع: رد فعل المستثمرين. - المتغير المستقل: أمور المراجعة الرئيسية (KAMs).

١,١. الدراسات السابقة عن أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات	
نتائج الدراسة	لا يوجد تأثير للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على رد فعل المستثمرين.
دراسة (Lennox et al., 2019)	
هدف الدراسة	اختبار أثر مخاطر الأخطاء الجوهرية RMM على الملاءمة القيمية للمعلومات من قبل المستثمرين.
منهجية الدراسة	- دراسة حدث بإستخدام نافذة صغيرة لعينة مكونة من ٤٨٨ شركة خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٣). - المتغير التابع: ملاءمة المعلومات من قبل المستثمرين. - المتغير المستقل: مخاطر الأخطاء الجوهرية (RMM).
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة إلى أن تقارير المراجعة الموسعة غير إعلامية للمستثمرين.
دراسة (بدوى، ٢٠١٨)	
هدف الدراسة	التحقق من مدى تأثير تضمين تقرير المراجعة على فقرة عن تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة كأمر مراجعة رئيسى على (درجة اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة، وثقة المستثمر في قرار المراجعة، وقرار الاستثمار).
منهجية الدراسة	- دراسة تجريبية على عينة من ٩٥ مستثمر في وظيفة مديرى الاستثمار ومحللى الاستثمار والمحللين الماليين. - المتغير التابع: درجة اعتماد المستثمرعلى تقرير المراجعة، ثقة المستثمر في قرار الاستثمار، قرار الاستثمار. - المتغير المستقل: تضمين تقرير المراجعة فقرة عن تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة كأمر مراجعة رئيسى.
نتائج الدراسة	عدم وجود تأثير معنوى لتضمين تقرير المراجعة فقرة عن تقييم الاستثمارات بقيمة عادلة كأمر رئيسى على اعتماد المستثمر على تقرير المراجعة، كما انخفضت استثمارات المستثمر وثقته في قرار الاستثمار.
دراسة (Bédard et al., 2019)	
هدف الدراسة	اختبار رد فعل المستثمرين لتضمين تقرير المراجعة فقرة تعكس مبررات التقييمات JOA.
منهجية الدراسة	دراسة أرشيفية عن الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١١) بفرنسا. - المتغير التابع: رد فعل المستثمرين. - المتغير المستقل: الإفصاح عن مبررات التقييماتJOA.
نتائج الدراسة	لا توجد آثار للإفصاح عن مبررات التقييم ضمن تقرير المراجعة على رد فعل المستثمرين، سواء في بداية الإفصاح، أو السنوات اللاحقة، بمعنى لا توجد منافع للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.
دراسة (Altawalbeh and Alhajaya, 2019)	
هدف الدراسة	اختبار رد فعل المستثمرين تجاه الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) بموجب معيار (ISA,7).
منهجية الدراسة	- دراسة حدث على عينة مكونة من ١٢٨ شركة مسجلة ببورصة عمان. - المتغير التابع: رد فعل المستثمرين. - المتغير المستقل: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

١,١. الدراسات السابقة عن أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات	
نتائج الدراسة	أشارت النتائج إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية له قيمة إعلامية من جانب المستثمرين.
دراسة (Alves Júnior and Galdi, 2020)	
هدف الدراسة	اختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على الملاءمة القيمية للمعلومات.
منهجية الدراسة	- دراسة حدث على عينة من ٢٢٥ مشاهدة لشركات مقيدة ببورصة البرازيل خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧). - المتغير التابع: ملاءمة المعلومات من قبل المستثمرين. - المتغير المستقل: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.
نتائج الدراسة	أشارت نتائج الدراسة إلى وجود محتوى معلوماتى لمحتوى تقرير المراجعة الجديد والذي يتضمن (KAMs)، حيث توجد علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وعوائد الأسهم، كمقياس للملاءمة القيمية من جانب المستثمرين.
٢,١. الدراسات السابقة عن أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على إبطاء تقريرالمراجعة	
دراسة (Almulla and Bradbury, 2018)	
هدف الدراسة	بحثت هذه الدراسة تأثير تقرير المراجعة المعدل طبقاً لمعيار المراجعة الدولى (ISA, 701) في نيوزيلندا على جهد المراجعة، وجودة المراجعة.
منهجية الدراسة	دراسة أرشيفية على عينة قوامها ١٣٢ شركة عن الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٧). - المتغير التابع: جهد المراجعة (إبطاء تقرير المراجعة، وأتعاب المراجعة)، جودة المراجعة. - المتغير المستقل: الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAM<
نتائج الدراسة	لا يوجد تأثير للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على إبطاء المراجعة، وأتعاب المراجعة، وجودة المراجعة.
دراسة (Bédard et al., 2019)	
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة اختبار أثر التوسع في تقرير المراجعة عن طريق تضمين المراجع فقرة عن مبررات التقييمات (JOA) على المراجعة (إبطاء تقرير المراجعة، أتعاب المراجعة، وجودة المراجعة).
منهجية الدراسة	دراسة أرشيفية عن الفترة من (٢٠٠٢-٢٠١١) بفرنسا. - المتغير التابع: إبطاء المراجعة، تكاليف المراجعة، وجودة المراجعة. - المتغير المستقل: تضمين تقرير المراجع فقرة عن مبررات التقييمات JOA
نتائج الدراسة	وجود إرتباط إيجابى بين JOA وإبطاء تقريرالمراجعة.
دراسة (Reid et al., 2019)	
هدف الدراسة	اختبار أثر تضمين تقرير المراجعة لفقرة عن مخاطر الأخطاء الجوهرية RMM على منافع وتكاليف المراجعة.
منهجية الدراسة	دراسة حدث على عينة من الشركات المدرجة ببورصة لندن عن فترة ٤ سنوات. - المتغير التابع: جودة التقارير المالية، وأتعاب المراجعة، وإبطاء تقرير المراجعة. - المتغير المستقل: الإفصاح عن مخاطر الأخطاء الجوهرية RMM.
نتائج الدراسة	وجود تحسن معنوى كبير في جودة التقارير المالية مقاسة بالقيمة المطلقة للإستحقاقات الإختيارية، ولا يوجد أثر معنوى على أتعاب المراجعة، وإبطاء تقريرالمراجعة.

ويُلاحظ على الدراسات السابق عرضها مايلى:

(١) أن هناك دراسات استهدفت تقييم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة الموسع، من خلال دراسة ردود أفعال المستثمرين نتيجة للتوسع في تقرير مراجعي الحسابات بتضمينه فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية. وحتى تتمكن هذه الدراسات من تحقيق أهدافها إتبعت منهجيات مختلفة بما يتلائم مع طبيعة البيانات المتاحة لإجراء الدراسة، حيث إتبعت دراسات (مثل: Christensen et al., 2014; Köhler et al., 2016; Carver and Trinkle, 2017) المنهج التجريبى، وقدمت أدلة تجريبية مختلطة حول المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على ردود أفعال المستثمرين، ويرجع ذلك إلى إختلاف التصاميم التجريبية، وعدم القدرة على قياس ردود أفعال المستثمرين (Lennox et al., 2019). أما الدراسات الأرشيفية فلم تتوصل إلى محتوى معلوماتي إضافي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على ردود أفعال المستثمرين (Gutierrez et al., 2018).

(٢) دراسات إستهدفت تحديد أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على إبطاء (تأخر) تقرير المراجعة مستخدمة في ذلك منهجيات مختلفة، ويُلاحظ على هذه الدراسات، وجود تضارب في النتائج التي توصلت إليها، حيث أشارت بعض هذه الدراسات إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن مبررات التقييمات وإبطاء تقرير المراجعة مثل دراسة (Bédard et al., 2019)، فى حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة على سبيل المثال (Almulla and Bradbury, 2018).

(٣) كما يلاحظ الباحثان أن معظم الدراسات السابقة تستوعب التأثير المحتمل لأمور المراجعة الرئيسية على المتغير التابع من خلال أدلة تجريبية، حيث يعمل المشاركون في كل تجربة كمقيمين إما لقرارات المستثمرين، أو لمسؤولية وجهد المراجع، وتشمل الأدوات التجريبية عوامل مختلفة قد تؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغير التابع، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج. ومع ذلك، فلا يمكن تجاهل نتائج هذه الدراسات لأن هذه الدراسات توفر نظرة ثاقبة للعواقب المحتملة غير المقصودة التي يمكن أن تحدث إذا تم اعتماد النسخة الحالية من معيار المراجعة الدولي (ISA, 701) (Gimbar et al., 2016). وقد أشار (أبو العز، ٢٠١٨) إلى مسألة اختيار المشاركين في التجربة من منظور كفاءة التجربة، حيث يتأثر الصدق الداخلى لنتائج التجربة بعدم عشوائية اختيارعينة المشاركين وتوزيعهم على الحالات التجريبية، كما يتأثر الصدق الخارجى لنتائج التجربة وعمومية نتائجها، بمدى تمثيل الأفراد المشاركين (على سبيل المثال: طلبة الدراسات العليا بالجامعات) لأفراد المجتمع المستهدف.

(٤) معظم الدراسات التي تصدت لدراسة واختبار أثرالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة أجريت على مشاركين وبيانات تتعلق ببيئات أجنبية باستثناء دراستى (بدوي، ٢٠١٨؛ Altawalbeh and Alhajaya, 2019)، ولا شك أن ذلك يطرح تساؤل حول مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها على البيئة العربية؟

٢. تطوير فرضيات البحث

١,٢. عدم تماثل المعلومات

إن المستثمرين غير المحترفين يتفاعلون مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية المرتبطة بالقيمة العادلة في القوائم المالية، كما أن المستثمرين الذين يتلقون تقرير مراجعة متضمناً فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية من المرجح أن يقوموا بتغيير قرارهم الإستثمارى (Christensen et al., 2014). وربما يرجع ذلك إلى إن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يحتوي على الكشف عن المخاطر الهامة والمحددة من قبل المراجعين على أنها أمور مراجعة رئيسية (Almulla and Bradbury, 2018). وعلى نحو مماثل أشارت دراسات (Almulla and Bradbury, 2018; Bédard et al., 2019) إلى أهمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على المستثمرين، حيث أنها تؤدى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات. مما سبق يمكن القول، أن نتائج الدراسات السابقة قد سلكت أحد إتجاهين، الأول، ويضم دراسات أشارت إلى وجود أثر للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على رد فعل المستثمرين (على سبيل المثال:Köhler et (al., 2016 والإتجاه الثانى، ويضم دراسات توصلت إلى عدم معنوية العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية و رد فعل المستثمرين (على سبيل المثال: Carver and Trinkle, 2017; Almulla and Bradbury, 2018; Gutierrez et al., 2018).

من العرض السابق، يُلاحظ تضارب النتائج حول العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ورد فعل المستثمرين كمقياس لعدم تماثل المعلومات، لذلك يمكن صياغة الفرض الأول في صيغة العدم على النحو الآتي:

ف١: لا يوجد تأثير للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات

٢,٢. إبطاء تقرير المراجعة

عندما تتطلب عملية المراجعة مزيدًا من الجهد، فإن تقرير المراجعة يتأخرمدة أطول (Knechel and Payne, 2001)، إذ أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs يتطلب جهدًا لإعدادها وتحديد اللغة المناسبة لتوصيلها، وقد يؤدى ذلك إلى بذل مزيد من الجهد

من جانب مراجعي الحسابات بسبب آثار المساءلة (Bédard et al., 2019)، وكذلك مخاطر التقاضى. وهذا لا شك يتطلب من المراجعين قضاء مزيداً من الوقت في مناقشة هذه الأمور مع الشركات محل المراجعة (Reid et al., 2019). لذلك فإنه من المتوقع تأخر تقرير المراجعة في السنة الأولى للعمل بمعيار المراجعة الدولي (٧٠١)، وعلى النقيض مما سبق فقد أشار (Reid et al., 2019) إلى أن الإفصاح عن مخاطر الأخطاء الجوهرية RMMs لا يؤثر على إبطاء تقرير المراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسات (Almulla & Bradbury, 2018; Bédard et al., 2019).

من العرض السابق، يمكن القول بوجود تضارب في النتائج حول العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة، لذلك يمكن صياغة الفرض الثانى على النحو الآتي:

ف٢. توجد علاقة موجبة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة

وبعد توفير دعم اختباري أسهم في تطوير فرضيات البحث، يقوم الباحثان في القسم التالي (الثالث) بتصميم البحث وصياغة النماذج الملائمة لاختبار تلك الفرضيات.

القسم الثالث

تصميم البحث

١. مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٨م) بعد استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية، وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة، نظراً لاختلاف طبيعة أنشطة الشركات المالية وتقاريرها المالية عن الشركات غير المالية، وبمراعاة البعد الإجرائي السابق، انتهى الباحثان إلى اختيار عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة يبلغ حجمها (١٠٥) شركة موزعة على سبعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالي (مرفق ملحق رقم "١" قائمة بأسماء شركات عينة البحث)، وبما يعادل ٧٧٪ تقريباً من إجمالى عدد الشركات المقيدة. ويوضح الجدول رقم (٥) العينة النهائية للبحث مصنفة وفقا للتوزيع القطاعي لسوق الأسهم السعودي.

جدول رقم (٥): التصنيف القطاعي لشركات عينة البحث

م	القطاع	عدد الشركات وفقاً للتصنيف القطاعي (المجتمع)	عدد شركات العينة	نسبة شركات العينة إلى المجتمع (٪)	نسبة شركات عينة القطاع إلى إجمالى العينة (٪)
١	المواد الأساسية	٤٢	٣٦	٨٥،٧١	٣٤
٢	الطاقة	٥	٤	٨٠،٠٠	٤
٣	الرعاية الصحية	٧	٦	٨٥،٧١	٦
٤	السلع طويلة الأجل	٦	٤	٦٦،٦٧	٣
٥	تجزئة الأغذية	٤	٣	٧٥،٠٠	٣
٦	تجزئة السلع الكمالية	٨	٤	٥٠،٠٠	٤
٧	الخدمات الإستهلاكية	١٠	٦	٦٠،٠٠	٦
٨	المرافق العامة	٢	٢	١٠٠،٠٠	٢
٩	إنتاج الأغذية	١٢	٩	٧٥،٠٠	٩
١٠	الخدمات التجارية والمهنية	٣	١	٣٣،٣٣	١
١١	الإتصالات	٤	٣	٧٥،٠٠	٣
١٢	الإستثمار والتمويل	٤	٣	٧٥،٠٠	٣
١٣	النقل	٥	٤	٨٠،٠٠	٤
١٤	الأدوية	١	١	١٠٠،٠٠	١
١٥	السلع الراسمالية	١٢	١٠	٨٣،٣٣	٩
١٦	إدارة وتطوير العقارات	١١	٨	٧٢،٧٢	٧
١٧	الإعلام	٢	١	٥٠،٠٠	١
إجمالى		١٣٧	١٠٥	٧٦،٦٤	١٠٠

٢. صياغة نماذج البحث والتعريفات الإجرائية للمتغيرات

بشأن اختبار فرضيات البحث، تم الإعتماد على نموذج تحليل الانحدار الخطى المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، حيث اعتمد الباحثان على نموذجين للانحدار، الأول: يبنى على أن حجم التداول يعد دالة في كلٍ من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

حجم التداول = دالة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول على النحو المبين بالمعادلة رقم (١):

$$TV_{it} = \beta_0 + \beta_1 KAMs\ DIS_{it} + \beta_2\ ROA_{it} + \beta_3\ FSIZE_{it} + \beta_4\ LEV_{it} + \beta_5\ LOSS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- TV_{it} حجم تداول أسهم الشركة (i) في تاريخ نشر القوائم المالية للفترة (t).
- $KAMs\ DIS_i$ الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- ROA_{it} العائد على أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- $FSIZE_{it}$ حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- LEV_{it} الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- $LOSS_{it}$ تحقيق الشركة (i) لخسارة في نهاية الفترة (t).
- ε_{it} الخطأ العشوائي

أما النموذج الثانى: يبنى على أن إبطاء تقرير المراجعة يعد دالة في كل من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

إبطاء المراجعة = دالة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثانى على النحو المبين بالمعادلة رقم (٢):

$$AUD\ DEL_{it} = \beta_0 + \beta_1 KAMs\ DIS_{it} + \beta_2\ ROA_{it} + \beta_3\ FSIZE_{it} + \beta_4\ LEV_{it} + \beta_5\ LOSS_{it} + \beta_6\ BIG_{4it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- $AUD\ DEL_{it}$ إبطاء (تأخر) تقرير المراجعة للشركة (i) عن الفترة (t)..
- $KAMs\ DIS_i$ الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- ROA_{it} العائد على أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$FSIZE_{it}$ حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).

LEV_{it} الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$LOSS_{it}$ تحقيق الشركة (i) لخسارة في نهاية الفترة (t).

BIG_{4it} نوع المراجع أو حجم مكتب المراجعة.

ε_{it} الخطأ العشوائى

ويوفر الجدول رقم (٦) وصفاً لمتغيرات البحث والتعريف الإجرائى لها

جدول رقم (٦): التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

المتغيرات		التعريف الإجرائى للمتغيرات	مصدر البيانات
اسم المتغير	رمز المتغير		
المتغير التابع:			
حجم التداول	TV_{it}	عدد الأسهم المتداولة للشركة (i) في تاريخ نشر التقرير السنوى. وقد تم الاعتماد في تحديد تاريخ نشر التقرير السنوى على أنه تاريخ إصدار تقرير المراجع (Bédard et al., 2019).	https://www.argaam.com/ar/interactive/charts/1/market-indices
إبطاء المراجعة	$AUDDEL_{it}$	عدد الأيام من تاريخ نهاية الفترة المحاسبية حتى تاريخ توقيع المراجع على تقريره.	التقرير المالى السنوى للشركة
المتغير المستقل:			
الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	$KAMsDIS_{it}$	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	التقرير المالى السنوى للشركة
المتغيرات الضابطة:			
العائد على الأصول	ROA_{it}	صافي الدخل السنوى مقسوم على إجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	التقرير المالى السنوى للشركة
حجم الشركة	$FSIZE_{it}$	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	
الرافعة المالية (المديونية)	LEV_{it}	نسبة إجمالى الالتزامات إلى إجمالى أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	
صافي الخسارة	$LOSS_{it}$	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة خسارة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	
حجم مكتب المراجعة	BIG_4	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) في حالة مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	

٣. مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج البحث

المتغيرات الضابطة هى تلك المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر على المتغير التابع، والقدرة على تفسير نتائج البحث (أبوالعز، ٢٠١٨). وقد تم التعامل مع المتغيرات الضابطة من خلال إدخالها في تصميم البحث لعزل أثرها عن أثر المتغيرات المستقلة في البحث. والجدول رقم (٧) يعرض المتغيرات الضابطة التي تم إضافتها إلى تصميم البحث الحالى، ومبررات إضافتها.

جدول رقم (٧)

المتغيرات الضابطة ومبررات إضافتها

المتغير	مبررات إضافته
العائد على الأصول	تم إضافته كمتغير ضابط، حيث أشارت دراسة (Almulla and Bradbury, 2018) إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين العائد على الأصول وإبطاء تقرير المراجعة. وعلى النقيض مما سبق أشارت نتائج دراسة (Altawalbeh and Alhajaya, 2019) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين العائد على الأصول وحجم التداول غير العادى. كما أشارت دراسة (Alves Júnior and Galdi, 2020) إلى عدم معنوية العلاقة بين العائد على الأصول والعوائد غير العادية للأسهم بين العامين (٢٠١٥،٢٠١٦)، بينما وجدت علاقة سالبة معنوية بين العائد على الأصول والعوائد غير العادية للأسهم بين عامى (٢٠١٦،٢٠١٧). كما أشارت دراسة (Reid et al., 2019) إلى عدم وجود علاقة بين العائد على الأصول وإبطاء تقرير المراجعة.
حجم الشركة	تم إضافته كمتغير ضابط، حيث أشارت دراسة (Mclaughlin and Safieddine, 2008) إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين حجم الشركة وعدم تماثل المعلومات، فالشركات كبيرة الحجم توفر مزيد من المعلومات مقارنة بالشركات صغيرة الحجم. وعلى النقيض مما سبق أشارت نتائج دراسة (Altawalbeh and Alhajaya, 2019) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين حجم الشركة وحجم التداول غير العادى. كما أشارت دراسة (Almulla and Bradbury, 2018) إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين حجم الشركة وإبطاء تقرير المراجعة، كما توصلت دراسة (Reid et al., 2019) إلى علاقة سالبة معنوية بين حجم الشركة إبطاء تقرير المراجعة.
الرافعة المالية (المديونية)	تعكس الرافعة المالية درجة الإعتماد على المديونية في تمويل الأصول، وقد أشارت دراسة (Almulla and Bradbury, 2018) إلى عدم معنوية العلاقة بين الرافعة المالية وإبطاء تقرير المراجعة ، وعلى النقيض مما سبق فقد أشارت دراسة (Reid et al., 2019) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية وإبطاء تقرير المراجعة. بينما أشارت نتائج دراسة (Altawalbeh and Alhajaya, 2019) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الرافعة المالية وحجم التداول غير العادى.
صافي الخسارة	تم إضافة صافي الخسارة كمتغير ضابط، وذلك لعزل تأثيره المتوقع على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة، وقد أشارت دراسة (Almulla and Bradbury, 2018) إلى عدم معنوية العلاقة بين صافي الخسارة وإبطاء تقرير المراجعة. في حين أشارت دراسة (Reid et al., 2019) إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين صافي الخسارة وإبطاء تقرير المراجعة.
حجم مكتب المراجعة	أشارت دراسة (Almulla and Bradbury, 2018) إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وإبطاء تقرير المراجعة. بينما أشارت دراسة (Reid et al., 2019) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وإبطاء تقرير المراجعة.

بعد صياغة نماذج البحث، وكذلك التعريف الإجرائى للمتغيرات، يقوم الباحثان في القسم التالي (الرابع) بتحليل نتائج الدراسة الاختبارية من إحصاءات وصفية، ونتائج تحليل الانحدار.

القسم الرابع
تحليل النتائج

١. إحصاءات وصفية

يعرض جدول رقم (٨) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نماذج البحث الحالي، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة البحث.

جدول رقم (٨): إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الوسيط	الإنحراف المعيارى
المتغير التابع:						
حجم التداول	٤١٢	١٧٨	٣٤٧٦٣٠٠٠	١١٠٦١٠٥	٣٥٠٢٨٩	٢٧٥٧١٥١
إبطاء تقرير المراجعة	٤١٧	٩	١١٢	٦٠،٢٩	٥٩	١٩،٩٤٨
المتغيرت المفسرة:						
الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	٤١٩	٠	١	٠،٥٠	٠،٠٠	٠،٥٠١
ربحية الشركة (العائد على الأصول)	٤٢٠	٤،٩٣١٩-	٠،٣٧٧٩	٠،٠٣٥٠	٠،٠٤٢٦	٠،٢٥٥٨
حجم الشركة (لوغاريتم طبيعى)	٤٢٠	١٦،٧٦٤٤	٢٦،٨٦٤٣	٢١،٧٦٨	٢١،٥٧٦٢	١،٥٦٣٧
الرافعة المالية (المديونية)	٤٢٠	٠،٠١٥٦	٠،٨٨٩٧	٠،٣٩٣٠	٠،٣٩١٣	٠،٢١٣٠
صافي الخسارة	٤٢٠	٠	١	٠،٢٠	٠،٠٠	٠،٤٠٤
حجم مكتب المراجعة	٤٢٠	٠	١	٠،٥٠	١	٠،٥٠١

وبإلقاء النظر على الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٨)، يُلاحظ مايلى:

- أن متوسط حجم التداول على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة يبلغ **١١٠٦١٠٥** وإنحراف معيارى قدره **٢٧٥٧١٥١** تقريباً.
- وفيما يتعلق بمتغير إبطاء تقرير المراجعة، يتبين أن فترة إبطاء تقرير المراجعة تتراوح بين (٩، ١١٢) يوماً، وذلك بمتوسط (وسيط) يبلغ ٦٠،٢٩ (٥٩)، وبإنحراف معيارى قدره ١٩،٩٤٨ تقريباً.
- أن متوسط الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على مستوى شركات العينة يبلغ ٥٠٪

- أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٨) أن متوسط صافي الدخل الشامل إلى إجمالى الأصول ٤٪ تقريباً، وأن متوسط حجم شركات العينة باللوغاريتم الطبيعى يبلغ ٢١،٧٧ تقريباً، كما يبلغ متوسط الرفع المالى على مستوى شركات العينة ٣٩٪ تقريباً. كما يتبين من الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٨) أن ٢٠٪ من شركات العينة تحقق خسائرخلال فترة الدراسة.
- ويتضح أيضاً من الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٨) أن ٥٠٪ من شركات العينة يتم مراجعتها من قبل أحد المكاتب التي تنتسب إلى أكبر أربع مكاتب مراجعة على مستوى العالم.

٢. تحليل الارتباط

تعد مصفوفة ارتباط بيرسون الأداة الأولية لإكتشاف مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية. ويشير(Gujarati, 2004) إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية تعتبر مقبولة إذا بلغ معامل الإرتباط (٠،٨) كحد أقصى. وبإلقاء النظر على العلاقة بين متغيرات البحث والمتضمنة بالجدول رقم (٩)، يتبين أن الإزدواج الخطى لا يمثل مشكلة في البحث الحالى، حيث أن كل معاملات الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية في البحث الحالى (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة) أقل من (٠،٨٠)، حيث بلغ أقصى معامل ارتباط (٠،٤٢١) تقريباً بين متغيرى حجم الشركة والرافعة المالية (المديونية).

وتظهر نتائج تحليل الإرتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث، كما هو موضح بجدول رقم (٩):

- وجود ارتباط سالب لكن غيرمعنوى بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وحجم التداول، كمقياس لعدم تماثل المعلومات، حيث بلغ معامل الارتباط بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وحجم التداول (-٠،٠٨٤) تقريباً.
- وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين حجم الشركة وحجم التداول، وهذا يعنى زيادة حجم التداول مع زيادة حجم الشركة.
- وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، صافي الخسارة) وإبطاء تقرير المراجعة، مما يشيرإلى زيادة أعباء المراجعة نتيجة لإجراءات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وهذا يؤدى إلى زيادة فترة إبطاء تقرير المراجعة.
- وجود ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى ٥٪) بين العائد على الأصول وإبطاء تقرير المراجعة، كما يوجد ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين حجم الشركة وإبطاء

تقرير المراجعة، وهذا يشير مبدئياً إلى زيادة إبطاء تقرير المراجعة كلما إنخفض العائد على الأصول، وحجم الشركة.

- وجود ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين العائد على الأصول والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، كذلك وجود ارتباط موجب ومعنوى بين صافي الخسارة والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وهذا يشير إلى أن إنخفاض العائد على الأصول، أو تحقيق الشركة لخسائر، قد تكون أحد محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.
- وجود ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين حجم مكتب المراجعة والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وهذا يعنى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.
- تظهر مصفوفة ارتباط بيرسون الموضحة بجدول رقم (٩)، عدم وجود ارتباط معنوى بين العائد على الأصول، الرافعة المالية، صافي الخسارة، حجم مكتب المراجعة) وحجم التداول. أيضاً، تظهر مصفوفة الإرتباط عدم وجود ارتباط معنوى بين (الرفع المالى، حجم مكتب المراجعة) وإبطاء تقرير المراجعة، كذلك، عدم وجود ارتباط معنوى بين (حجم الشركة، والرفع المالى) والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

جدول رقم (٩): مصفوفة الإرتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

م	المتغيرات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١	حجم التداول	١							
٢	إبطاء تقرير المراجعة	-٠،١٦٨**	١						
٣	الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	-٠،٠٨٤	٠،٤٤٧**	١					
٤	ربحية الشركة (العائد على الأصول)	-٠،٠١٠	-٠،١١٣*	-٠،١٠٥*	١				
٥	حجم الشركة (لوغاريتم طبيعى)	٠،٢٨٠**	-٠،١٥٥**	-٠،٠٠١	٠،١٥٣**	١			
٦	الرافعة المالية (المديونية)	٠،٠٩٤	٠،٠٦٤	٠،٠١٠	-٠،٠٨٦	٠،٤٢١**	١		
٧	صافي الخسارة	-٠،٠٢٣	٠،٢٦٦**	٠،١٣٤*	-٠،٢٨٣**	-٠،١٢٢*	٠،١٢٢*	١	
٨	حجم مكتب المراجعة	-٠،٠١٩	٠،٠٥٧	-٠،١٠٧*	٠،١١٠*	٠،٣٣٩**	٠،٢١٨**	-٠،١٠٩*	١

** الارتباط دال عند مستوى معنوية ١٪

* الارتباط دال عند مستوى معنوية ٥٪

٣. نتائج تحليل الانحدار

بداية تم التحقق من مدى وقوع نماذج الانحدار المقدرة في أى مشكلة من مشاكل القياس والتي تنشأ نتيجة لتخلف واحد أو أكثر من فروض طريقة المربعات الصغرى OLS التي تستخدم في تقدير نماذج الانحدار ومن أهم تلك المشاكل ما يلي:

- الإرتباط الذاتى بين الأخطاء Autocorrelation: بإستخدام اختبار دربن واطسون (Durbin-Watson) (عنانى، ٢٠١١)، للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الإرتباط الذاتى بين الأخطاء. توصل الباحثان من هذا الاختبار إلى معاملات بالكشف عنها في جداول دربن واطسون (Durbin- Watson) وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتى في ظل هذه المعاملات لجميع النماذج المقدرة.
- مشكلة الإزدواج الخطى Multi-collinearity: وتم التحقق من مدى وقوع النماذج المقدرة في مشكلة الازدواج الخطى من خلال قياس معامل تضخم التباين "VIF" لوحظ أن جميع قيم معاملات تضخم التباين "VIF" لمتغيرات نماذج الانحدار لم تتجاوز (١٠)، وأن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠،١٠) (عفيفي، ٢٠١٥؛ Rencher, 2003) وهذا يعنى عدم وقوع النماذج المقدرة في هذه المشكلة من مشاكل القياس،علما بأن قيمة VIF لكل متغير ستعرض ضمن نتائج الانحدار.
- اعتدالية البواقى Normality: وللتحقق من هذا الفرض الأساسى تم استخدم اختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، ووجد أن الفرض متحقق بعد حذف بعض القيم المتطرفة لمتغيرات نماذج البحث باستخدام الطرق الإحصائية المتعارف عليها، مثل الدرجة المعيارية للخطأ العشوائى للنموذج Standardized Reseduals.
- عدم ثبات التباين Hetroscedasticity: تم التحقق من عدم وجود مشكلة في ثبات تباين البواقى، وذلك باستخدام معامل إرتباط سبيرمان بين القيم المطلقة للأخطاء (البواقى) والقيم التقديرية للمتغير التابع في نماذج الانحدار، فوجد الباحثان انها غير دالة احصائيا لجميع نماذج الانحدار المقدرة مما يعنى عدم وقوع النماذج المقدرة في مشكلة عدم ثبات التباين. وبذلك تتحقق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار دون أية مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه.

١،٣. نتائج تحليل انحدار حجم التداول على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

يعرض الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) التي تم التوصل إليها على مستوى عينة البحث بشأن معادلة انحدار حجم التداول على كل من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة. وتظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد

الموضحة بالجدول رقم (١٠) معنوية نموذج الانحدار الخطى بين حجم التداول، كمقياس لعدم تماثل المعلومات، ومجموعة المتغيرات المفسرة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كذلك، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل التحديد (R^2) المعدلة الخاصة بانحدار حجم التداول، كمقياس لعدم تماثل المعلومات على كل من متغيرالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة تعادل (٠،١٤٩)، وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (متغير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة) تفسر ١٤،٩٪ من التباين في حجم التداول كمقياس لعدم تماثل المعلومات لشركات عينة البحث.

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل انحدار حجم التداول على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعيارى Std.) (Error	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى	
			قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	فترة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)	٥،٥٧٦	١،٠٥٧	٥،٢٧٣	٠،٠٠٠***		
الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	-٠،٤١٨	٠،١٤٠	-٢،٩٩٦	٠،٠٠٣***	٠،٩٧٩	١،٠٢٢
ربحية الشركة (ROA_{it})	-٠،٥٦٣	٠،٢٨٤	-١،٩٨١	٠،٠٤٨**	٠،٨٨٦	١،١٢٨
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	٠،٣٣٠	٠،٠٥١	٦،٤٧٦	٠،٠٠٠***	٠،٧٥٢	١،٣٣١
الرافعة المالية (LEV_{it})	٠،٤٤٨	٠،٣٧١	١،٢٠٧	٠،٢٢٨	٠،٧٦٦	١،٣٠٥
صافي الخسارة ($LOSS_{it}$)	٠،٣١٩	٠،١٨١	١،٧٦٢	٠،٠٧٩*	٠،٨٨٢	١،١٣٤
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01) ** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05) * الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٠٪، حيث إن (Sig. < 0.10)						
معامل التحديد (R^2) = ٠،١٥٩		معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠،١٤٩				
قيمة (F) المحسوبة = ١٥،٢٨٥		دلالة اختبار (F) = ٠،٠٠٠***				
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١،٨١٦		عدد المشاهدات (N) = ٤٠٩				

وفيما يتعلق بنتائج اختبار **فرضية البحث الأولى**، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٠) وجود علاقة سالبة ودالة احصائياً عند مستوى معنوية (١٪) بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وحجم التداول كمقياس لعدم تماثل المعلومات بين المراجع الخارجى والمستثمرين. وهو ما يعنى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤدى إلى نقص حجم التداول كمقياس لعدم تماثل المعلومات، وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات

(Altawalbeh and Alhajaya, 2019; Alves Júnior and Galdi, 2020) حيث أشارت نتائج هذه الدراسات إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ورد فعل المستثمرين.

ويتضح أن تلك النتيجة لا تدعم **فرضية البحث الأولى** بعدم وجود تأثير للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات، وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة موجبة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وعدم تماثل المعلومات. ويُلاحظ أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لم يؤدى إلى خفض عدم تماثل المعلومات، ولعل ذلك يرجع إلى أن ما يزيد عن ٦٥٪ من أمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها في عام ٢٠١٧ فقط تتعلق ببنود القوائم المالية الشائعة والتي يتم الإفصاح عنها باستمرار (أرصدة الحسابات) مثل الإيرادات والمخزون وانخفاض القيمة. من المحتمل أن تكون أمور المراجعة الرئيسية KAMs غير المتعلقة بأرصدة الحسابات وإنما تتعلق بالمعاملات (مثل دمج الأعمال) وظروف العميل (مثل الاستمرارية) معروفة قبل إصدار التقرير السنوى من خلال قنوات أخرى مثل التقارير المؤقتة، ويتفق الباحثان مع ما أشار إليه (Almulla and Bradbury, 2018) بأنه حتى يؤثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على أسعار الأسهم أو حجم التداول، يجب أن يقدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs أخباراً غير متوقعة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٠) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة ($FSIZE_{it}$) وحجم التداول كمقياس لعدم تماثل المعلومات. كما تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٠) وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية (٥٪) بين العائد على الأصول (ROA_{it}) وحجم التداول، بمعنى أنه كلما قل العائد على الأصول زاد حجم التداول، وقد تبدو هذه النتيجة غير منطقية، ويمكن تبريرها بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يكون أدى إلى نقص درجة عدم التأكد لدى المستثمرين، خاصة وأنه يمثل تبنى جديد لمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١)، مما إنعكس في زيادة حجم التداول.

وأخيراً، تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٠) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٠٪) بين صافي الخسارة ($LOSS_{it}$) وحجم التداول.

٢,٣. نتائج تحليل إنحدار إبطاء تقرير المراجعة على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

يعرض الجدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) التي تم التوصل إليها على مستوى عينة البحث بشأن معادلة انحدار إبطاء تقرير المراجعة على كل من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة. وتظهر نتائج تحليل الانحدار

المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١١) معنوية نموذج الانحدار الخطى بين إبطاء تقرير المراجعة ومجموعة المتغيرات المفسرة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كذلك، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١١) أن قيمة معامل التحديد (R^2) المعدلة الخاصة بانحدار إبطاء تقرير المراجعة على كلٍ من متغير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة تعادل (٠،٣٢٩)، وهو ما يعنى أن الإفصاح عن أمورالمراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة تفسرنحو ٣٣٪ تقريباً من التباين في إبطاء تقرير المراجعة لشركات عينة البحث.

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل انحدار إبطاء تقرير المراجعة على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعيارى Std.) (Error	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى	
			قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	فترة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)	١٠٧،٨٧٣	١٢،٢٦٤	٨،٧٩٦	***٠،٠٠٠		
الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	١٨،٦٢٨	١،٥٩٧	١١،٦٦٢	***٠،٠٠٠	٠،٩٦٦	١،٠٣٦
ربحية الشركة (ROA_{it})	٠،٨٤٥	٣،٢٢٩	٠،٢٦٢	٠،٧٩٤	٠،٨٨٤	١،١٣١
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	٢،٩٩٥-	٠،٥٩٨	٥،٠٠٩-	***٠،٠٠٠	٠،٧٠٤	١،٤٢٠
الرافعة المالية (LEV_{it})	٨،٨٣٠	٤،٢١٦	٢،٠٩٤	**٠،٠٣٧	٠،٧٦٤	١،٣٠٨
صافي الخسارة ($LOSS_{it}$)	٨،٢٠١	٢،٠٦٤	٣،٩٧٣	***٠،٠٠٠	٠،٨٧٨	١،١٣٩
حجم مكتب المراجعة (BIG4)	٨،١٣٦	١،٦٩٥	٤،٧٩٩	***٠،٠٠٠	٠،٨٥٧	١،١٦٦
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01) ** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)						
معامل التحديد (R^2) = ٠،٣٣٩		معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠،٣٢٩				
قيمة (F) المحسوبة = ٣٤،٣٤٩		دلالة اختبار (F) = ***٠،٠٠٠				
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١،٨٤٤		عدد المشاهدات (N) = ٤٠٨				

وفيما يتعلق بنتائج **اختبار فرضية البحث الثانية**، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١١) وجود علاقة موجبة ودالة احصائياً عند مستوى معنوية (١٪) بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة. وهو ما يعنى زيادة إبطاء تقرير

المراجعة بعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Bédard et al., 2019)، وتختلف مع ما أشارت إليه دراسات (Almulla and Bradbury, 2018; Reid et al., 2019). ويتضح أن تلك النتيجة تدعم **فرضية البحث الثانية** بوجود علاقة موجبة ومعنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة. ويمكن القول بأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يزيد من أعباء المراجعة، ومن ثم تزداد فترة إبطاء تقريرالمراجعة، أى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs يتطلب جهدًا لإعدادها وتحديد اللغة المناسبة لتوصيلها، وقد يؤدى ذلك إلى بذل مزيد من الجهد من جانب المراجعين الخارجيين بسبب آثار المساءلة (Bédard et al., 2019)، وكذلك مخاطر التقاضى. وهذا لا شك يتطلب من المراجعين قضاء مزيداً من الوقت في مناقشة هذه الأمور مع عملاء المراجعة، مما قد يؤدى إلى تأخير تقرير المراجعة (Reid et al., 2018).

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١١) وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة ($FSIZE_{it}$) وإبطاء تقرير المراجعة، وقد فسر (Carslaw and Kaplan, 1991) هذه النتيجة، بأن الشركات الكبيرة قادرة على ممارسة ضغوط أكبر على المراجع الخارجى أن يبدأ ويكمل المراجعة في الوقت المناسب. كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٥٪) بين الرفع المالى (LEV_{it}) وإبطاء تقرير المراجعة.

كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١١) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين صافي الخسارة ($LOSS_{it}$) وإبطاء تقرير المراجعة.

أخيراً، تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١١) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم مكتب المراجعة (BIG4) وإبطاء تقرير المراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Carslaw and Kaplan ,1991).

٤. نتائج اختبار الفروق بين متوسطات مجموعتين غير مستقلتين:

للتحقق من النتائج التي تم الحصول عليها من نماذج الانحدار السابقة، تم تقسيم فترة الدراسة إلى الفترة القبلية (أى قبل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وتتضمن عامى (٢٠١٥- ٢٠١٦)، والفترة البعدية (أى بعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وتتضمن عامى ٢٠١٧- ٢٠١٨)، وتم حساب متوسط كلٍ من حجم التداول وإبطاء تقرير المراجعة، وبإستخدام اختبار (ت) لمقارنة الفروق بين المتوسطات، ومدى معنوية هذه الفروق. يعرض الجدول رقم (١٢) الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين.

جدول رقم (١٢)

الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار (ت) قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة

المتغير التابع	قبل الإفصاح		بعد الإفصاح		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
	وسط حسابى	إنحراف معيارى	وسط حسابى	إنحراف معيارى			
حجم التداول	١٣٣١،٤	٣٣٥٣،٨	٨٩٢،٦	٢٠٢٥	-٤٣٨،٨	-٢،٣٣٢	**٠،٠٢١
إبطاء المراجعة	٥١،٣٢	١٨،٧٠٥	٩٦،١٠	١٧،٠٨١	٤٤،٧٨	١٣،٧	***٠،٠٠٠

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٢) وجود فروق بين حجم التداول (قبل- بعد) الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، حيث بلغ متوسط حجم التداول في العامين السابقين للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تقريباً ١٣٣١،٤ ألف سهم، بينما بلغ متوسط حجم التداول في العامين التاليين (بعد الإفصاح) ٨٩٢،٦ ألف سهم، ويتضح من العرض السابق وجود فروق بين متوسطى حجم التداول قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية. ولاختبار معنوية الفروق تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاه في جدول رقم (١٢) يتبين أن هذه الفروق معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig=٠،٠٢١) أى أقل من ٥٪، كما يلاحظ أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أدى إلى نقص حجم التداول، كمقياس لعدم تماثل المعلومات بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية بصفة عامة، والمستثمرين منهم بصفة خاصة. ويمكن القول أن هذه النتيجة تدعم وتتسق مع ما توصل إليه الباحثان من نتائج تحليل انحدار حجم التداول على المتغيرات المفسرة السابق عرضها بجدول رقم (١٠)، بمعنى وجود علاقة سالبة ودالة إحصائياً بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وحجم تداول الأسهم، بمعنى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤدى إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، مما أدى إلى إنخفاض حجم التداول.

كما تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٢) وجود فروق بين متوسطى إبطاء تقرير المراجعة قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على مستوى شركات العينة، حيث بلغ متوسط فترة إبطاء تقرير المراجعة في العامين السابقين للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ٥١،٣٢ يوماً، مقابل ٩٦،١٠ يوماً في العامين التاليين للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية. ولاختبار معنوية الفروق، تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاه في جدول رقم (١٢) يتبين أن هناك فروق معنوية بين متوسطى فترة إبطاء تقرير المراجعة (قبل- بعد) حيث (Sig=٠،٠٠٠)، يمكن القول أن الإفصاح عن

أمور المراجعة الرئيسية أدى إلى طول فترة إبطاء تقرير المراجعة، وربما يرجع ذلك إلى زيادة إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع. وهذه النتيجة تدعم وتتسق مع ما تم التوصل إليه من نتائج تحليل انحدار إبطاء تقرير المراجعة على المتغيرات المفسرة السابق عرضها بجدول رقم (١١).

٤. تحليل حساسية النتائج

نظراً لأنه قد تم إجراء تحليل انحدار حجم التداول وإبطاء تقرير المراجعة على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة، بإستخدام منهجية (قياس قبلى- قياس بعدى)، (سنتين قبل الإفصاح- سنتين بعد الإفصاح)، ويعرض هذا الجزء تحليل حساسية النتائج السابقة لأخذ نافذة أقصر (سنة قبل الإفصاح- سنة بعد الإفصاح).

١,٤. نتائج تحليل انحدار حجم التداول على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٣) معنوية نموذج الانحدار الخطى للعلاقة بين حجم التداول ومجموعة المتغيرات المفسرة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كذلك، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٣) أن قيمة معامل التحديد (R^2 المعدلة) تعادل (٠،١٢)، وهو ما يعنى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة تفسر ١٢٪ من التباين في حجم التداول على أسهم شركات عينة البحث.

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل انحدار حجم التداول على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعيارى Std.) (Error	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى	
			قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	فترة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)	٥،٨٦٦	١،٥٤٠	٣،٨١٠	٠،٠٠٠***		
الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	٠،١٩٢	٠،١٩٣	٠،٩٧٧	٠،٣٢٠	٠،٩٩٣	١،٠٠٧
ربحية الشركة (ROA_{it})	-٠،٣٣٠	٠،٢٨٨	-١،١٤٥	٠،٢٥٣	٠،٨٦٣	١،١٥٨
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	٠،٢٨٦	٠،٠٧٤	٣،٨٥٩	٠،٠٠٠***	٠،٦٨٦	١،٤٥٩
الرافعة المالية (LEV_{it})	٠،٧٤٤	٠،٥٢٥	١،٤١٨	٠،١٥٨	٠،٧٥٠	١،٣٣٣
صافي الخسارة ($LOSS_{it}$)	٠،٤٤٥	٠،٢٦١	١،٧٠٦	٠،٠٩٠*	٠،٨٦٩	١،١٥٠
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)						
* الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٠٪، حيث إن (Sig. < 0.10)						
معامل التحديد (R^2) = ٠،١٤			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠،١٢			
قيمة (F) المحسوبة = ٦،٤٥٨			دلالة اختبار (F) = ٠،٠٠٠***			
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١،٧٢٩			عدد المشاهدات (N) = ٢٠٠			

وتشير النتائج إلى عدم وجود معنوية العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وحجم التداول، ويمكن تفسير ذلك بأنه حتى يكون الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ملائماً من جانب المستثمرين، يجب أن يقدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAMs أخباراً (غير متوقعة) تؤدى إلى تغير أسعارالأسهم أو أحجام التداول (Almulla and Bradbury, 2018). وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٣) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة ($FSIZE_{it}$) وحجم التداول، كما توجد علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٠٪) بين صافي الخسارة ($LOSS_{it}$) وحجم التداول.

٢،٤. نتائج تحليل انحدار إبطاء تقرير المراجعة على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٤) معنوية نموذج الانحدار الخطى بين حجم التداول ومجموعة المتغيرات المفسرة (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F). كذلك، تظهر نتائج تحليل الانحدار

المتعدد الموضحة بالجدول رقم (١٤) أن قيمة معامل التحديد (R^2 المعدلة) تعادل (٠،٢٧٢)، وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار (متغير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة) تفسر ٢٧،٢٪ من التباين في إبطاء تقرير المراجعة.

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل انحدار إبطاء تقريرالمراجعة على الإفصاح

عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعيارى Std.) (Error	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى	
			قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	فترة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)	١٣١،٧٦٩	١٨،٠٦٠	٧،٢٩٦	٠،٠٠٠***		
الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	١٤،٥١٤	٢،٢٤٢	٦،٤٧٤	٠،٠٠٠***	٠،٩٩٣	١،٠٠٧
ربحية الشركة (ROA_{it})	٥،١٥٦-	١٨،٠١٦	٠،٢٨٦-	٠،٧٧٥	٠،٥٦٦	١،٧٦٧
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	٣،٨٦٣-	٠،٨٧٢	٤،٤٣٠-	٠،٠٠٠***	٠،٦٨٣	١،٤٦٤
الرافعة المالية (LEV_{it})	١٣،٣١٧	٦،٢٥٦	٢،١٢٩	٠،٠٣٥**	٠،٧١٤	١،٤٠٠
صافي الخسارة ($LOSS_{it}$)	٧،٠٩٠	٣،٦٥٨	١،٩٣٨	٠،٠٥٤*	٠،٦٠٥	١،٦٥٢
حجم مكتب المراجعة (BIG4)	٨،٨٧١	٢،٤٤٣	٣،٦٣١	٠،٠٠٠***	٠،٨٣٩	١،١٩٢
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01) ** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05) * الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٠٪، حيث إن (Sig. < 0.10)						
معامل التحديد (R^2) = ٠،٢٩٤		معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠،٢٧٢				
قيمة (F) المحسوبة = ١٣،٣٨٨		دلالة اختبار (F) = ٠،٠٠٠***				
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١،٧٨٩		عدد المشاهدات (N) = ١٩٩				

وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقريرالمراجعة، حيث أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يزيد من أعباء المراجعة، ومن ثم تزداد فترة إبطاء تقريرالمراجعة. وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٤) وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة ($FSIZE_{it}$) وفترة إبطاء المراجعة، وقد فسر(Carslaw and Kaplan, 1991) هذه النتيجة، بأن الشركات الكبيرة قادرة على ممارسة

ضغوط أكبر على المراجع الخارجى للإنتهاء من عملية المراجعة في الوقت المناسب. كما توجد علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم مكتب المراجعة وفترة إبطاء تقريرالمراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Carslaw and Kaplan , 1991) كما تظهر نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (٥٪) بين الرفع المالى وفترة إبطاء المراجعة. وأخيراً، توجد علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٠٪) بين صافي الخسارة وفترة إبطاء المراجعة.

٣,٤. نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطات عينتين غير مستقلتين قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (سنة قبل الإفصاح ٢٠١٦ سنة بعد الإفصاح ٢٠١٧)

يعرض جدول رقم (١٥) الإحصاء الوصفي لمتوسطات حجم التداول وإبطاء تقرير المراجعة التي تم حسابها من بيانات عينة البحث قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

جدول رقم (١٥)

الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار (ت) قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة

المتغير التابع	قبل الإفصاح		بعد الإفصاح		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
	وسط حسابى	إنحراف معيارى	وسط حسابى	إنحراف معيارى			
حجم التداول	١٢٥٥،١	٤٠٦٧،٢	١٠٤١،٤	٢٥٢٩،٨	-٢١٣،٧	-٠،٧٧٧	٠،٤٣٩
إبطاء المراجعة	٥٦،٩٤	١٨،٣٨٩	٧٠،٠١	١٩،٤٧٧	١٣،٠٧	٨،٥٤٣	***٠،٠٠٠

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٥) وجود فروق بين حجم التداول (قبل- بعد) الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، حيث بلغ متوسط حجم التداول في العام السابق للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تقريباً ١٢٥٥،١ ألف سهم، بينما بلغ متوسط حجم التداول في العام التالى (بعد الإفصاح) ١٠٤١،٤ ألف سهم، ويتضح من العرض السابق وجود فروق بين متوسطى حجم التداول قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ولاختبار معنوية الفروق تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات الموضحة في جدول رقم (١٥) يتبين أن هذه الفروق غيرمعنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig =٠،٤٣٩) أى أكبر من ٥٪، ويمكن القول أن قصر نافذة حدث الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أدى إلى نقص حجم التداول كمؤشر لعدم تماثل المعلومات بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية بصفة عامة، والمستثمرين منهم بصفة خاصة. كما تظهرالإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٥) وجود فروق بين متوسطى إبطاء تقرير المراجعة قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على مستوى مشاهدات العينة،

حيث بلغ متوسط إبطاء تقرير المراجعة في العام السابق للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ٥٦،٩٤ يوماً، مقابل ٧٠،٠١ يوماً في العام التالى للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية. ولاختبار معنوية الفروق، تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعروضة في جدول رقم (١٥) يتبين أن هناك فروق معنوية بين متوسطى إبطاء تقرير المراجعة (قبل- بعد) حيث (Sig =٠،٠٠٠). حيث يتضح أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد أدى إلى زيادة فترة إبطاء تقرير المراجعة، وربما يرجع ذلك إلى زيادة إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع.

٥. تحليلات إضافية

١،٥. نتائج تحليل انحدار حجم التداول على عدد أمور المراجعة المفصح عنها

في هذا الجزء تم الإعتماد على نموذج تحليل الانحدار الخطى المتعدد (Regression Multiple Liner Analysis)، والذي تم صياغته على أساس أن حجم التداول يعد دالة في كلٍ من عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

حجم التداول = دالة (عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو المبين بالمعادلة رقم (٣):

$$TV_{it} = \beta_0 + \beta_1 KAMs\ NUM + \beta_2\ ROA_{it} + \beta_3\ FSIZE_{it} + \beta_4\ LEV_{it} + \beta_5\ LOSS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- TV_{it} حجم تداول أسهم الشركة (i) في تاريخ نشر القوائم المالية للفترة (t).
- **KAMs** عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها للشركة (i) في تاريخ نشر
- **NUM** القوائم المالية للفترة (t).
- ROA_{it} العائد على أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- $FSIZE_{it}$ حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- LEV_{it} الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).
- $LOSS_{it}$ تحقيق الشركة (i) لخسارة في نهاية الفترة (t).
- ε_{it} الخطأ العشوائي

وقبل تقدير نموذج الانحدار تم التحقق من عدم وقوع النموذج في مشاكل القياس، كالإرتباط الذاتى بين الأخطاء، والإزدواج الخطى، إعتدالية البواقى، وعدم ثبات التباين، وتظهر قيمة (F) أن نموذج الانحدار معنوى، ويوضح جدول رقم (١٦) نتائج تحليل انحدار حجم

التداول على عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها، ويتضح من تحليل النتائج أن (المتغيرالمستقل، المتغيرات الضابطة) تفسر ٢٥،٥٪ من حجم التداول، حيث أن (R^2 المعدلة تبلغ ٠،٢٥٥)

جدول رقم (١٦)

نتائج تحليل انحدار حجم التداول على عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعيارى (Std. Error)	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى	
			قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	فترة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)	٢،٨٢٠	٢،١١٥	١،٣٣٤	٠،١٨٦		
عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها	٠،٢٢١	٠،١٠٧	٢،٠٦١	**٠،٠٤٢	٠،٩٣٥	١،٠٧٠
ربحية الشركة (ROA_{it})	-٠،٣٨٥	٠،٢٨٥	١،٣٥٣-	٠،١٧٩	٠،٨١٩	١،٢٢١
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	٠،٣٨٩	٠،١٠١	٣،٨٣٧	***٠،٠٠٠	٠،٦٦٧	١،٤٩٩
الرافعة المالية (LEV_{it})	١،١٧٢	٠،٦٨٤	١،٧١٣	*٠،٠٩٠	٠،٧٩٨	١،٢٥٣
صافي الخسارة ($LOSS_{it}$)	٠،٣٩٩	٠،٣٤٧	١،١٥٠	٠،٢٥٣	٠،٨٣٤	١،٢٠٠
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01) ** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05) * الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٠٪، حيث إن (Sig. < 0.10)						
معامل التحديد (R^2) = ٠،٢٩٣			معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠،٢٥٥			
قيمة (F) المحسوبة = ٧،٧٢٠			دلالة اختبار (F) = ٠،٠٠٠***			
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١،٦٧٨			عدد المشاهدات (N) = ٩٨			

وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (٥٪) بين عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها وحجم التداول، كمقياس لعدم تماثل المعلومات، وذلك في العام الأول للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية. وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل

الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٦) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة ($FSIZE_{it}$) وحجم التداول، كما توجد علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٠٪) بين الرفع المالى وحجم التداول.

٢,٥. نتائج تحليل انحدار إبطاء تقرير المراجعة على عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها والمتغيرات الضابطة

لاختبار أثر عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها على إبطاء تقرير المراجعة، تم الإعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد، والذي تم صياغته على أساس أن إبطاء تقريرالمراجعة يعد دالة في كلٍ من عدد أمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

إبطاء تقرير المراجعة = دالة (عدد أمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها + المتغيرات الضابطة)

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدارعلى النحو المبين بالمعادلة رقم (٤):

$$AUD\ DEL_{it} = \beta_0 + \beta_1 KAMs\ NUM_{it} + \beta_2\ ROA_{it} + \beta_3\ FSIZE_{it} + \beta_4\ LEV_{it} + \beta_5\ LOSS_{it} + \beta_6\ BIG_{4it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$AUD\ DEL_{it}$ إبطاء (تأخر) تقريرالمراجعة.

KAMs عدد أمور المراجعة الرئيسية للشركة (i) التي تم الإفصاح عنها في تاريخ

NUM_{it} نشر القوائم المالية للفترة (t).

ROA_{it} العائد على أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$FSIZE_{it}$ حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).

LEV_{it} الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).

$LOSS_{it}$ تحقيق الشركة (i) لخسارة في نهاية الفترة (t).

BIG_{4it} نوع المراجع أو حجم مكتب المراجعة.

ε_i الخطأ العشوائى

وقبل عرض نتائج تحليل انحدار إبطاء تقرير المراجعة على عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها والمتغيرات الضابطة، تم التحقق من عدم وقوع النموذج في مشاكل القياس، كالإرتباط الذاتى بين الأخطاء، والإزدواج الخطى، إعتدالية البواقى، وعدم ثبات التباين، وتظهر قيمة (F) أن نموذج الانحدار معنوى، ويوضح جدول رقم (١٧) نتائج اختبار العلاقة بين عدد

أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها وحجم التداول، كمقياس لعدم تماثل المعلومات، ويتضح من تحليل النتائج أن (المتغيرالمستقل، المتغيرات الضابطة) تفسر ١٧،١٪ من حجم التداول، حيث أن (R^2 المعدلة تبلغ ٠،١٧١)

جدول رقم (١٧)

نتائج تحليل انحدار إبطاء المراجعة على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والمتغيرات الضابطة

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β)	الخطأ المعيارى Std.) (Error	معنوية معاملات الانحدار		إحصاءات اختبار الإزدواج الخطى	
			قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)	فترة السماح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
ثابت الانحدار (Constant)	١٧٧،٨٣١	٣٢،٥٤٧	٥،٤٦٤	٠،٠٠٠***		
عدد أمور المراجعة الرئيسية	٣،٩٥٨	١،٦٢٢	٢،٤٣٩	٠،٠١٧**	٠،٧٣٢	١،٣٦٧
ربحية الشركة (ROA_{it})	٢٨،٦٣١	٣٧،٧٥٤	٠،٧٥٨	٠،٤٥٠	٠،٥٢٢	١،٩١٦
حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)	٦،١٠١-	١،٦٣٠	٣،٧٤٤-	٠،٠٠٠***	٠،٦٣٦	١،٥٧٢
الرافعة المالية (LEV_{it})	٥،٢٣٩	٩،٧١٠	٠،٥٤٠	٠،٥٩١	٠،٧٦٨	١،٣٠٢
صافي الخسارة ($LOSS_{it}$)	٩،٧٠٣	٦،١٢٩	١،٥٨٣	٠،١١٧	٠،٥٤٠	١،٨٥٣
حجم مكتب المراجعة (BIG4)	١٤،١٥٩	٤،٢٩٦	٣،٢٩٦	٠،٠٠١***	٠،٧١٧	١،٣٩٥
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01) ** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)						
معامل التحديد (R^2) = ٠،٢٢١		معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) = ٠،١٧١				
قيمة (F) المحسوبة = ٤،٣٩٨		دلالة اختبار (F) = ٠،٠٠١***				
نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ١،٧٢٤		عدد المشاهدات (N) = ٩٩				

وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين عدد أمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها وإبطاء تقريرالمراجعة، حيث أن زيادة عدد أمور المراجعة الرئيسية التي تم الإفصاح عنها قد يزيد من أعباء المراجعة، ومن ثم تزداد فترة إبطاء تقريرالمراجعة وتتفق تلك النتيجة مع دراسة(Almulla and Bradbury, 2018) .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (١٧) وجود علاقة سالبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة ($FSIZE_{it}$) وإبطاء تقرير المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Almulla and Bradbury, 2018) وقد

فسر(Carslaw and Kaplan, 1991) هذه النتيجة، بأن الشركات الكبيرة قادرة على ممارسة ضغوط أكبر على المراجع الخارجى. كما توجد علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم مكتب المراجعة وفترة إبطاء المراجعة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Carslaw and Kaplan 1991,)، وتختلف مع دراسة (Almulla and Bradbury, 2018).

٣,٥. نتائج اختبار (ت) للفروق بين متوسطات عينتين غير مستقلتين (قبل الإفصاح- بعد الإفصاح) عن أمور المراجعة الرئيسية، في العام الأول ٢٠١٧م للعمل بمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١)

في هذا الجزء تم إجراء اختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين، لاختبار الفروق بين متوسطى حجم التداول (قبل الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية- وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية) وقد تم تحليل النتائج من خلال عدة نوافذ للحدث، (قبل وبعد) نشرالقوائم المالية لعام ٢٠١٧م كما يلي:

- نافذة ٣ أيام (يوم قبل تاريخ نشر القوائم المالية، يوم النشر، يوم بعد تاريخ نشر القوائم المالية).
- نافذة ٧ أيام (ثلاثة أيام قبل تاريخ نشر القوائم المالية، يوم النشر، ثلاثة أيام بعد تاريخ نشر القوائم المالية).
- نافذة ١١ يوما (خمسة أيام قبل تاريخ نشر القوائم المالية، يوم النشر، خمسة أيام بعد تاريخ النشر).

وفيما يلي نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين غير مستقلتين قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية

يعرض جدول رقم (١٨) الإحصاء الوصفي لحجم التداول الذي تم حسابه من بيانات عينة البحث قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

جدول رقم (١٨)

الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار (ت) قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة

المتغير التابع	قبل الإفصاح		بعد الإفصاح		الفرق بين الوسطين	T-Test	مستوى الدلالة (Sig.)
	وسط حسابى	إنحراف معيارى	وسط حسابى	إنحراف معيارى			
حجم التداول (نافذة ٣ أيام)	١٠٢١،٧	٤١٥١،٩	١٨٧٧،٨	٨٠٩٧،٦	٨٥٦،١	٢،٠٨٨	**٠،٠٣٩
حجم التداول (نافذة ٧ أيام)	١٤٣٩،٦	٧٦٨٩،٣	١١٢٣،١	٣٥١٨،٥	-٣١٦،٥	-٠،٩٥٧	٠،٥٠٠
حجم التداول (نافذة١١ يوماً)	١٣٣٣،٤	٦٩٥٠،٨	٩٣٧،٢	٢٩٨٤	-٣٩٦،٢	-٠،٤٠٠	٠،٣٦٠

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٨) وجود فروق بين حجم التداول (نافذة ٣ أيام)، حيث بلغ متوسط حجم التداول في اليوم السابق لنشرالقوائم المالية، متضمنة تقرير المراجع الذي يحتوي على أمور المراجعة الرئيسية ١٠٢١،٧ ألف سهم تقريباً، بينما بلغ متوسط حجم التداول في اليوم اللاحق لنشر القوائم المالية ١٨٧٧،٨ ألف سهم تقريباً، ويتضح من العرض السابق وجود فروق بين متوسطى حجم التداول قبل وبعد نشر قوائم مالية متضمنة إفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية. ولاختبار معنوية الفروق بين متوسطى حجم التداول قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية تم إستخدام اختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات الموضحة في جدول رقم (١٨) يتبين أن هذه الفروق معنوية حيث أن مستوى الدلالة (Sig=٠،٠٣٩) أى أقل من ٥٪.

كما تظهرالإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٨) وجود فروق بين متوسطى حجم التداول (نافذة ٧ أيام) قبل وبعد الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على مستوى شركات العينة. وبإلقاء النظر على البيانات المعروضة في جدول رقم (١٨) يتبين عدم معنوية الفروق بين متوسطى حجم التداول (نافذة ٧ أيام) حيث (Sig =٠،٥٠٠). كما تظهرالإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (١٨) وجود فروق بين متوسطى حجم التداول (نافذة ١١ يوم)، إلا أن هذه الفروق غير معنوية حيث (Sig=٠،٣٦٠).

القسم الخامس

خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

١. خلاصة البحث

لقد حظي موضوع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية طبقاً لمتطلبات معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) على إهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية، وقد لاحظ الباحثان أن معظم هذه الدراسات أجريت على بيانات أجنبية، هذا إلى جانب تضارب نتائج تلك الدراسات. كما لاحظ الباحثان ندرة الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وعدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة في البيئة العربية، وهو ما يتطلب إجراء مزيد من الدراسات.

في ضوء ما سبق، استهدف هذا البحث دراسة واختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة على عينة من شركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل البحثى التالى: ما هو أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة؟ ومن أجل اختبار فرضيات البحث، تم التعبير عن عدم تماثل المعلومات باللوغاريتم الطبيعى لحجم التداول في تاريخ نشر القوائم المالية، أما إبطاء تقرير المراجعة فقد تم تعريفه إجرائياً باللوغاريتم الطبيعى

لعدد الأيام المنقضية بين تاريخ نهاية الفترة المالية للشركة وتاريخ إصدارتقرير مراجع الحسابات. بالإضافة إلى ذلك، تم قياس المتغير المستقل (الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية) كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) في حالة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ضمن تقرير المراجعة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. وقد تم اختبار فرضيات البحث على عينة مكونة من (١٠٥) شركة مساهمة مسجلة بسوق الأسهم السعودى، وتنتمى إلى سبعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالى خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٨م)، وبالاعتماد على تصميم المجموعة الواحدة (Pre)-Post، واستخدام أسلوبى تحليل الانحدار الخطى المتعدد، واختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين (Paired Samples T- Test) يوفر البحث دليلاً اختبارياً على تباين النتائج التي تم الحصول عليها للعلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وعدم تماثل المعلومات تبعاً لطول أو قصر نافذة الحدث. أما عن العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة، فقد أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وإبطاء تقرير المراجعة. بمعنى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أدى إلى زيادة إبطاء (تأخر) تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى زيادة الإجراءات التي يتطلبها تحديد وصياغة وتوصيل أمور المراجعة الرئيسية للطرف الثالث (مستخدمي القوائم المالية). كما أجرى الباحثان تحليلاً إضافياً لأثر عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها على عدم تماثل المعلومات وإبطاء تقرير المراجعة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها وعدم تماثل المعلومات، وعلاقة موجبة ومعنوية بين عدد أمور المراجعة التي تم الإفصاح عنها وإبطاء تقرير المراجعة.

٢. الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالى من نتائج، يقترح الباحثان بعض المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، يتمثل أهمها فيما يلي:

(١) اختبارالعلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وجودة التقارير المالية.

(٢) اختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

(٣) اختبار العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وكفاءة الاستثمار.

(٤) اختبار أثر تضمين تقرير المراجع فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية على جودة المراجعة وأتعاب المراجعة.

(٥) اختبار العلاقة بين خصائص الشركة وعدد أمور المراجعة الرئيسية التي يتم الإفصاح عنها.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

- أبو العز، محمد السعيد. ٢٠١٨. *طرق البحث الامبريقى في المحاسبة*، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- أبو العز، محمد السعيد. ٢٠١٩. *التحليل المحاسبى للقوائم المالية منهج معاصر*، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- أبوشلوف، أمانى فوزي. ٢٠١٨. أثر تعديلات معايير التدقيق الدولية الخاصة بتقرير مدقق الحسابات على جودة التقارير المالية في البنوك العاملة بالأردن: دراسة ميدانية. *رسالة ماجستير*، كلية الأعمال، جامعة الإسراء الخاصة بالأردن.
- أحمد، وفاء يوسف. ٢٠١٧. أثر الإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبى*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢١، العدد الأول الجزء الأول: ٤٥٥- ٥٣٠.
- البتى، عمران عامر. ٢٠١٢. مدى أهمية التقرير وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للمراجعة رقم ٧٠٠ في تحسين مستوى الإبلاغ في تقارير المراجعة الخارجية. *مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد ١٠: ١٢٠- ١٥٨.
- الذنيبات، على عبدالقدر. ٢٠٠٨. دراسة تحليلية لآراء المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين لشركات المساهمة العامة في الأردن حول تعديلات تقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولى رقم ٧٠٠. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمى، المجلد ٤، العدد ٣: ٣١١- ٣٣١.
- بدوي، هبه الله عبد السلام. ٢٠١٨. أثر المحتوى المعلوماتى لفقرة أمور المراجعة الرئيسية بشأن الاستثمارات بقيمتها العادلة على جودة قرار الاستثمار- دراسة تجريبية على المستثمرين في مصر. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثانى، العدد الثانى: ٤٩١- ٥٥٠.
- ترزى، المنتصر بالله سهيل. ٢٠١٣. أثر تعديلات معيار التدقيق الدولى (٧٠٠) الخاص بتقرير مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات: دراسة تحليلة. *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- خداش، حسام الدين مصطفي. ٢٠١١. أثر تعديلات معيار التدقيق الدولى رقم ٧٠٠ المعدل الخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات: دراسة ميدانية لأراء مدققى الحسابات

ومعدى القوائم المالية في شركات القطاع المالى والمستثمرين المؤسسين والأكاديميين. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمى، المجلد ٧، العدد ٤: ٥٩٤-٦٢٤.

- عباس، آية محمد عمرو. ٢٠١٧. أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على إدراك المستثمر المؤسسى لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار في الأسهم- دراسة تجريبية. *رسالة ماجستير*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- عتيق، إبراهيم محمد. ٢٠١٦. أثر تطبيق معيار التدقيق الدولى ٧٠٠ المعدل والخاص بتقرير المدقق في تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر المستثمر الفلسطينى. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمى، المجلد ١٢، العدد ٣: ٥٤٧ - ٥٧٥.
- عزام، ياسمين السيد مصطفي. ٢٠١٩. أثر تعديلات المعايير الدولية في محتويات تقرير المراجعة على قرار الائتمان: دراسة ميدانية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح. ٢٠١٥. أثر حوكمة مجلس الإدارة على الإحتفاظ بالنقدية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع: ٥١- ١١٨.
- عنانى، محمد عبد السميع. ٢٠١١. *التحليل القياسى والاحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام Windows SPSS*، الطبعة الثالثة، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- محمود، عبد الحميد العيسوى. ٢٠١٨. محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجى مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول: ٤٧٠- ٥٣٤.
- *معيار المحاسبة المصرى رقم "١"*. ٢٠١٥.عرض *القوائم المالية*. متاح على:

https://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar/158-a.pdf

- *معيار المراجعة الدولى رقم "٧٠١"*. ٢٠٢٠. *الإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية في تقريرالمراجع المستقل*. المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات الأخرى ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.

- منصور، أشرف محمد إبراهيم. ٢٠١٧. تقييم التعديلات التي أدخلها المجلس الدولى لمعايير المراجعة والتأكيد على تقارير المراجعة من وجهة نظر الأطراف الأساسية للمراجعة- دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٣: ٣٠٥- ٣٧٧.

- نويجى، حازم محفوظ محمد. ٢٠١٩. أثر إلتزام مراقب الحسابات بمتطلبات تضمين تقريره فقرة عن أمور المراجعة الأساسية على قرار منح الإئتمان- دراسة تجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣، العدد ٢: ١٧٣- ٢٢٥.

- يوسف، حنان محمد إسماعيل. ٢٠١٧. أثر المحتوى المعلوماتى لرأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ على قرار الائتمان- دراسة تجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: ١٤٩- ١٩٦.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

- Almulla, M., & Bradbury, M. E. (2019). *Auditor, client, and investor consequences of the enhanced auditor's report*. Available at SSRN 3165267.

- Altawalbeh, M. A. F., & Alhajaya, M. E. S. (2019). The Investors Reaction to the Disclosure of Key Audit Matters: Empirical Evidence from Jordan. *International Business Research*, *12* (3), 50-57.

- Alves Júnior, E. D., & Galdi, F. C. (2020). The informational relevance of key audit matters. *Revista Contabilidade & Finanças*, *31* (82), 67-83.

-Bailey, K. E., Bylinski, J. H., & Shields, M. D. (1983). Effects of audit report wording changes on the perceived message. *Journal of Accounting Research*, *21* (2), 355-370.

- Bédard, J., Coram, P., Espahbodi, R., & Mock, T. J. (2016). Does recent academic research support changes to audit reporting standards? *Accounting Horizons, 30* (2), 255-275.

- Bédard, J., Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2019). Consequences of expanded audit reports: Evidence from the justifications of assessments in France. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *38* (3), 23-45.
- Boolaky, P. K., & Quick, R. (2016). Bank directors' perceptions of expanded auditor's reports. *International Journal of Auditing, 20* (2), 158-174.
- Brouwer, A., Eimers, P., & Langendijk, H. (2016). The relationship between key audit matters in the new auditor's report and the risks reported in the management report and the estimates and judgments in the notes to the financial statements. *Maandblad Voor Accountancy en Bedrijfseconomie*, *90* (12), 580-613.
- Carslaw, C. A., & Kaplan, S. E. (1991). An examination of audit delay: Further evidence from New Zealand. *Accounting and business research*, *22* (85), 21-32.
- Carver, B. T., & Trinkle, B. S. (2017). *Nonprofessional Investors' Reactions to the PCAOB's Proposed Changes to the Standard Audit Report*. Available at SSRN 2930375.
- Chong, K. M., & Pflugrath, G. (2008). Do different audit report formats affect shareholders' and auditors' perceptions? *International Journal of Auditing*, *12* (3), 221-241.
- Chow, C. W. (1982). The demand for external auditing: Size, debt and ownership influences. *Accounting review*, 57 (2), 272-291.
- Christensen, B. E., Glover, S. M., & Wolfe, C. J. (2014). Do critical audit matter paragraphs in the audit report change nonprofessional investors' decision to invest? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *33* (4), 71-93.
- Church, B. K., Davis, S. M., & McCracken, S. A. (2008). The auditor's reporting model: A literature overview and research synthesis. *Accounting Horizons*, *22* (1), 69-90.

- Cordoş, G. S., & Fülöp, M. T. (2015). Understanding audit reporting changes: introduction of key audit matters. *Accounting & Management Information Systems, 14* (1), 128-152.
- Czerney, K., Schmidt, J. J., & Thompson, A. M. (2014). Does auditor explanatory language in unqualified audit reports indicate increased financial misstatement risk? *The Accounting Review*, *89* (6), 2115-2149.
- Dos Santos Marques, D., Portugal, G. T., & Almeida, S. R. V. (2019). The Impact Generated by the Key Audit Matters on the Application of Audit Procedures. *European Journal of Scientific Research*, *152* (2), 144-152.
- Doxey, M. (2014). *The effects of auditor disclosures regarding management estimates on financial statement users' perceptions and investments*. Available at SSRN 2181624.
- Durand, G. (2019). The determinants of audit report lag: a meta-analysis. *Managerial Auditing Journal*, *34* (1), 44-75.
- Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983). Separation of ownership and control. *The journal of law and Economics*, *26* (2), 301-325.
- Fama, E. F., & Laffer, A. B. (1971). Information and capital markets. *Journal of business*, *44* (3), 289-298.
- Financial Reporting Council (FRC) (2013). *Consultation Paper: Revision to ISA (UK and Ireland) 700. Requiring the auditor's report to address risks of material misstatement, Materiality, and a summary of the audit scope*. Retrieved from https://www.frc.org.uk/getattachment/b567ab62-dfa5-4b61-a052-852c4bf51f0e/;.aspx
- Gimbar, C., Hansen, B., & Ozlanski, M. E. (2016). Early evidence on the effects of critical audit matters on auditor liability. *Current Issues in Auditing*, *10* (1), A24-A33.

- Gold, A., & Heilmann, M. (2019). The consequences of disclosing key audit matters (KAMs): A review of the academic literature. *Maandblad voor accountancy en bedrijfseconomie*, *93 (1/2)*, 5-14.
- Gray, G. L., Turner, J. L., Coram, P. J., & Mock, T. J. (2011). Perceptions and misperceptions regarding the unqualified auditor's report by financial statement preparers, users, and auditors. *Accounting Horizons*, *25* (4), 659-684.
- Gujarati, D. (2004). *Basic Econometrics Fourth (4th) Edition*. Magraw Hill Inc, New York.
- Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. W., & Vulcheva, M. (2018). Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*, *23* (4), 1543-1587.
- Haut Conseil des Commissaires aux Comptes (2006). *NEP-705Justification des appréciations. Normes d'Exercice professionnel des Commissaires aux Comptes*. Retrieved from https://doc.cncc.fr/ docs/kk3180
- *International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)*. (2012). Improving the Auditor's Report. Invitation to Comment.
- *International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)*. (2015). The new auditor's report: Greater transparency into the financial statement audit. New York.Retrieved from https://www.ifac.org/system/files/ uploads/IAASB/Auditor-Reporting-Fact-Sheet.pdf
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, *3* (4), 305-360.
- Kachelmeier, S. J., Schmidt, J. J., & Valentine, K. (2018). *Do critical audit matter disclosures protect auditors by forewarning users of misstatement risk*. Available at SSRN 2481284.

-Knechel, W. R., & Payne, J. L. (2001). Additional evidence on audit report lag. Auditing: *A Journal of Practice & Theory, 20* (1), 137-146.

- Köhler, A., Ratzinger-Sakel, N., & Theis, J. (2020). The effects of key audit matters on the auditor's report's communicative value: Experimental evidence from investment professionals and non-professional investors. *Accounting in Europe, 17* (2), 105-128.

- Kraakman, R. H. (1986). Gatekeepers: the anatomy of a third-party enforcement strategy. *Journal of Law, Economics, & Organization*, *2* (1), 53-104.

- Lennox, C. (2005). Audit quality and executive officers' affiliations with CPA firms. *Journal of accounting and economics*, *39* (2), 201-231.

- **Lennox, C. S., Schmidt, J. J., & Thompson, A. (2019).** ***Are Expanded Audit Reports Informative to Investors? Evidence from the U.K.*** **Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2619785**

- Li, H. (2017, December). The Benefit of Adding Key Audit Matters to the Auditing Report. In 2017 2nd International Conference on Education, Management Science and Economics (ICEMSE 2017). *Advances in Economics, Business and Management Research*, *49*, 21-24.

- Li, H., Hay, D., & Lau, D. (2019). Assessing the impact of the new auditor's report. *Pacific Accounting Review*, *31* (1), 110-132.

- McLaughlin, R., & Safieddine, A. (2008). Regulation and information asymmetry. *Journal of Financial Regulation and Compliance, 16* (1), 59-76.

- Mock, T. J., Bédard, J., Coram, P. J., Davis, S. M., Espahbodi, R., & Warne, R. C. (2013). The audit reporting model: Current research synthesis and implications. *AUDITING: A Journal of Practice*, *32* (Supplement 1), 323-351.

- Mock, T., Turner, J., Gray, G., & Coram, P. (2009). *The unqualified auditor's report: A study of user perceptions, effects on user decisions and decision processes, and directions for future research*. A Report to the Auditing Standards Board and the International Auditing and Assurance Standards Board (June). New York, NY.

-Moroney, R., Phang, S. Y., & Xiao, X. (2020). When Do Investors Value Key Audit Matters? *European Accounting Review,* DOI: 10.1080/09638180.2020.1733040

- Nwaobia, A. N., Luke, O., & Theophilus, A. A. (2016). The new auditors' reporting standards and the audit expectation gap. *International Journal of Advanced Academic Research*, *2* (11), 118-133.

-Pinto, I., & Morais, A. I. (2019). What matters in disclosures of key audit matters: Evidence from Europe. *Journal of International Financial Management & Accounting*, *30* (2), 145-162.

- Piot, C. (2001). Agency costs and audit quality: evidence from France. *European Accounting Review, 10* (3), 461-499.

- Porter, B. (1993). An empirical study of the audit expectation-performance gap. *Accounting and business research*, *24* (93), 49-68.

- Public Company Accounting Oversight Board PCAOB (2017). *The auditor's report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion and related amendments to PCAOB standards (PCAOB release No. 2017-001)*. New York. Retrieved from https://pcaobus.org/Rulemaking/ Docket034/2017-001-auditorsreport-final-rule.pdf

- Reid, L. C., Carcello, J. V., Li, C., Neal, T. L., & Francis, J. R. (2019). Impact of auditor report changes on financial reporting quality and audit costs: Evidence from the United Kingdom. *Contemporary Accounting Research*, *36* (3), 1501-1539.

- Rencher, A. C. (2003). *Methods of multivariate analysis* (Vol. 492). John Wiley & Sons.

-Sirois, L. P., Bédard, J., & Bera, P. (2018). The informational value of key audit matters in the auditor's report: Evidence from an eye-tracking study. *Accounting Horizons*, *32* (2), 141-162.

- Smith, K. (2019). *Tell me more: A content analysis of expanded auditor reporting in the United Kingdom*. Available at SSRN 2821399.

- Turner, J. L., Mock, T. J., Coram, P. J., & Gray, G. L. (2010). Improving transparency and relevance of auditor communications with financial statement users. *Current issues in auditing*, *4* (1), A1-A8.

- Vanstraelen, A., Schelleman, C., Meuwissen, R., & Hofmann, I. (2012). The audit reporting debate: Seemingly intractable problems and feasible solutions. *European Accounting Review*, *21* (2), 193-215.

- Velte, P. (2018). Does gender diversity in the audit committee influence key audit matters' readability in the audit report? UK evidence. *Corporate social responsibility and environmental management*, *25* (5), 748-755.

-Velte, P., & Issa, J. (2019). The impact of key audit matter (kam) disclosure in audit reports on stakeholders' reactions: a literature review. *Problems and Perspectives in Management*, *17* (3), 323-341.

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء شركات عينة البحث

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
	المواد الأساسية		تجزئة السلع الكمالية
١	كيميائيات الميثانول	٥٥	المتحدة للإلكترونيات
٢	الوطنية للبتروكيماويات	٥٦	الحسن غازى إبراهيم شاكر
٣	السعودية للصناعات الأساسية	٥٧	جرير للتسويق
٤	شركة الجبس الأهلية	٥٨	السعودية للعدد والأدوات
٥	اللجين		السلع طويلة الأجل
٦	نماء للكيماويات	٥٩	لازوردى للمجوهرات
٧	المجموعة السعودية للإستثمار الصناعى	٦٠	مجموعة فتيحى القابضة
٨	الأسمنت السعودية	٦١	العبد اللطيف للإستثمار الصناعى
٩	السعودية العالمية للبتروكيماويات	٦٢	السعودية للتنمية الصناعية
١٠	المتقدمة للبتروكيماويات		تجزئة الأغذية
١١	كيان السعودية للبتروكيماويات	٦٣	أسواق عبد الله العثيم
١٢	أسمنت حائل	٦٤	السعودية للتسويق
١٣	أسمنت المدينة	٦٥	أنعام الدولية القابضة
١٤	أسمنت المنطقة الشمالية		الخدمات الإستهلاكية
١٥	أسمنت أم القرى	٦٦	الخليج للتدريب والتعليم
١٦	الأسمنت العربية	٦٧	هرفي للخدمات الغذائية
١٧	أسمنت اليمامة	٦٨	مجموعة الطيار للسفر القابضة
١٨	التصنيع الوطنية	٦٩	مجموعة عبد المحسن الحكيرللسياحة
١٩	أسمنت نجران	٧٠	دور للضيافة
٢٠	أسمنت القصيم	٧١	الوطنية للتربية والتعليم
٢١	أسمنت المنطقة الجنوبية		النقل
٢٢	أسمنت ينبع	٧٢	السعودية للخدمات الصناعية
٢٣	أسمنت الشرقية	٧٣	السعودية للخدمات الأرضية
٢٤	أسمنت تبوك	٧٤	السعودية للنقل الجماعى
٢٥	أسمنت الجوف	٧٥	المتحدة الدولية للمواصلات
٢٦	تكوين المتطورة للصناعات الأساسية		إدارة وتطوير العقارات
٢٧	الصناعات الكيميائية	٧٦	البحر الأحمر العالمية
٢٨	التعدين العربية السعودية	٧٧	العقارية السعودية
٢٩	زهراء الواحة للتجارة	٧٨	الأندلس العقارية
٣٠	الشرق الأوسط لصناعة الورق	٧٩	طيبة القابضة

م	القطاع والشركات	م	القطاع والشركات
٣١	ينبع الوطنية للبتروكيماويات	٨٠	الرياض للتعمير
٣٢	تصنيع مواد التعبئة والتغليف	٨١	إعمار المدينة الإقتصادية
٣٣	الوطنية لتصنيع وسبك المعادن	٨٢	دار الأركان للتطوير العقارى
٣٤	اتحاد مصانع الأسلاك	٨٣	مدينة المعرفة الإقتصادية
٣٥	السعودية لأنابيب الصلب		المرافق العامة
٣٦	الزامل للاستثمار الصناعى	٨٤	الغاز والتصنيع الأهلية
	الطاقة	٨٥	السعودية للكهرباء
٣٧	رابغ للتكرير والبتروكيماويات		الخدمات التجارية والمهنية
٣٨	الدريس للخدمات البترولية	٨٦	الخطوط السعودية للتموين
٣٩	المصافي العربية السعودية		السلع الرأسمالية
٤٠	الوطنية السعودية	٨٧	الاحساء للتنمية
	الدوائية	٨٨	مجموعة استرا الصناعية
٤١	السعودية للصناعات الدوائية	٨٩	السعودية للصادرات الصناعية
	الإتصالات	٩٠	بوان والشركات التابعة لها
٤٢	الإتصالات السعودية	٩١	الصناعات الكهربائية
٤٣	إتحاد إتصالات	٩٢	الخزف السعودية
٤٤	الإتصالات المتنقلة السعودية	٩٣	الكابلات السعودية
	الإعلام	٩٤	أميانتيت العربية السعودية
٤٥	المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق	٩٥	البابطين للطاقة والإتصالات
	قطاع الإستثمار والتمويل	٩٦	السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية
٤٦	السعودية للصناعات المتطورة		إنتاج الأغذية
٤٧	المملكة القابضة	٩٧	مجموعة صافولا
٤٨	عسير للتجارة والسياحة والمقاولات	٩٨	وفرة للصناعة والتنمية
	قطاع الرعاية الصحية	٩٩	المراعى
٤٩	الشرق الأوسط للرعاية الصحية	١٠٠	حلوانى إخوان
٥٠	المواساة للخدمات الطبية	١٠١	الوطنية للتنمية الزراعية
٥١	الحمادى للتنمية والإستثمار	١٠٢	القصيم القابضة للإستثمار
٥٢	دله للخدمات الصحية	١٠٣	الشرقية للتنمية
٥٣	الوطنية للرعاية الطبية	١٠٤	الجوف للتنمية الزراعية
٥٤	الكيميائية السعودية	١٠٥	جازان للطاقة والتنمية

قائمة إختصارات

الإختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية
IAASB	مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد	International Auditing of Assurance Standards Board
ISA	معايير المراجعة الدولية	Internationl Standard Auditing
UK FRC	مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة	United King Financial Reporting Council
PCAOP	مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة	Public Company Accounting Oversight Board
JOA	مبررات التقييمات	Justifications of Assessments
RMMs	مخاطر الأخطاء الجوهرية	Risks of Material Misstatement
KAMs	أمور المراجعة الرئيسية	Key Audit Matters
CAMs	أمور المراجعة الحرجة	Critical Audit Matters

The Impact of Disclosure of Key Audit Matters on Information Asymmetry and Audit Report Delay

"An Empirical Study on Saudi Corporations"

Dr. El-Sayed H. S. Belal
Lecturer, Department of Accounting,
Faculty of Commerce, Zagazig University, Egypt

Dr. Mustafa El-sayed Mustafa Ali Elesdawy
Lecturer, Department of Accounting,
Faculty of Commerce,
Zagazig University, Egypt

Abstract

The research aims to test the effect of disclosure of key audit matters on information asymmetry and audit report delay, The study used a sample of non-financial Saudi firms, with (105) firms, over the period (2015 - 2018), and by using multiple linear regression analysis methods, and Paired sample (T- test) , the research provides empirical evidence that there is a variance of the results obtained for the relationship between the disclosure of the key audit matters and the information asymmetry according to the length or shortness of the event window, while there is a positive relationship between the disclosure of key audit matters and audit report delay.

Keywords: *Key Audit Matters, Information Asymmetry, Audit Report Delay*

(*) **د./ السيد حسن سالم بـــلال** ، مدرس بقسم المحاسبة- كلية التجارة، جامعة الزقازيق- belalsayed065@gmail.com

(**) **د./ مصطفى السيد مصطفى علي الإسداوي**، مدرس بقسم المحاسبة- كلية التجارة، جامعة الزقازيق